دراسة استراتيجية: تفكك الكيان الصهيوني - انهيار داخلي في غضون ست سنوات:

ثائر أحمد سلامة،

06/آب/2025

يواجه الكيان الصهيوني أزمات داخلية وخارجية متعددة بعد حرب غزة، ويشهد الكيان تدهورا واضحا في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، وتتفاقم هذه الأزمات وتتقاطع بشدة مع العلامات المعروفة للدولة الفاشلة، مما يدفعنا لتحليل وضع الكيان الصهيوني بعد الحرب هل سيكون قادرا على الحفاظ على استقرار على المدى المتوسط أو الطويل؟ أم أن هذه العلامات والأزمات تسرع في انهيار الدولة أو دفعها نحو مزيد من التفكك الداخلي؟ سننظّم المؤشرات وفق محاور رئيسية (عسكريّة، نفسيّة، اجتماعيّة، اقتصاديّة، أمنيّة، وسياسيّة) مع إبراز التراكم الزمني (2023–2025) للانحدار البنيوي في إسرائيل.

القسم الأول: العوامل التي قد تدفع الكيان الصهيوني نحو مسار الدول الفاشلة

دراسة العوامل التي قد تدفع الكيان الصهيوني نحو مسار الدول الفاشلة تحتاج إلى تحليل عميق لمجموعة من القضايا المعقدة، التي تشمل **المؤشرات الاجتماعية** مثل الانقسامات الاجتماعية المتعمقة، وقابلية هذه الصراعات الداخلية للتمدد نتيجة الزيادة في التوترات العرقية والدينية والاجتماعية، وإضعاف تماسك الدولة وقدرتها على الحوكمة بشكل يصيبها بالشلل، وإلى تصاعد العنف الداخلي، مما يعجل بانهيار البنية الاجتماعية، **والمؤشرات الاقتصادية**، مثل الأزمات الاقتصادية المتفاقمة نتيجة طول أمد الحرب في غزة، وتفاقم الفقر والبطالة، وتراجع الاستثمارات الخارجية بصورة حادة، وعدم قدرة المساعدات العسكرية والمالية على تلبية نفقات الحرب وما بعدها، والتفاوت الاقتصادي الكبير بين فئات المجتمع، مما يزيد من التوترات ويهدد الاستقرار الاجتماعي، **والمؤشرات الأمنية**، مثل التهديدات الخارجية المستمرة، التي تضطر الكيان لخوض حروب مرة كل سنتين أو ثلاثة، وأثر ذلك على زعزعة الأمن الداخلي، والضغط الديمغرافي جراء النمو السكاني الفلسطيني، وتبعات ذلك على الكيان الصهيوني، **والعزلة الدولية** جراء ازدياد الانتقادات الدولية للكيان نتيجة حربه الإجرامية الفظيعة واتهاماته بالإبادة الجماعية، وتصاعد الأصوات المطالبة

بمعاقبته والتوقف عن دعمه ومقاطعته، لنستعرض هذه المحاور بشكل تفصيلي مع التركيز على كيف يمكن لهذه العوامل أن تساهم في تعقيد مستقبل كيان يهود وتجعله أكثر عرضة للفشل والانهيار.

تعريف الدولة الفاشلة: الدولة الفاشلة هي الدولة التي تعجز حكومتها عن ممارسة سلطاتها بشكل فعال، وتفشل في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، أو الحفاظ على سيادة القانون، أو السيطرة على أراضيها، أو حماية مواطنيها من العنف الداخلي والخارجي. كما أن الدولة الفاشلة تعاني من انهيار في مؤسساتها السياسية والاقتصادية والأمنية، وتفقد الشرعية اللازمة لاستمرار وجودها.

تشمل علامات الدولة الفاشلة: الانقسامات الداخلية الحادة، وفشل مؤسسات الدولة، وانهيار الاقتصاد، بما في ذلك التضخم، والبطالة العالية، وانهيار القطاعات الحيوية، وعدم قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية، وانعدام الأمن، وتزايد العنف الداخلي وعجز الدولة عن فرض القانون والنظام وحماية مواطنيها، وفقدان الشرعية السياسية، وتآكل شرعية الحكومة في نظر المواطنين نتيجة لسياسات قمعية أو عدم توفير احتياجات المواطنين الأساسية، وانتشار المعارضة السياسية وعدم الاعتراف بالحكومة القائمة.

1. الانقسامات السياسية الداخلية الحادة:

- **تعدد التيارات والأيديولوجيات:**

- تعتبر الانقسامات الداخلية العميقة المتوغلة في النسيج الاجتماعي والسياسي من أبرز عوامل الفشل في الكيان الصهيوني، حيث إن الكيان يعاني من انقسامات سياسية حادة وصراعات بين التيارات اليمينية المتطرفة، والأصوليين (الحريديم) ، واليسارية، والدينية، والعلمانية، وهذه الانقسامات لا تقتصر فقط على اختلافات في الأيديولوجيا السياسية، بل تمتد إلى قضايا جوهرية ومسائل حيوية مثل الإصلاحات القضائية، والسياسات العامة، والخدمة العسكرية، وهوية الدولة بين العلمانية واليهودية، والتعليم، والتعامل مع القضية الفلسطينية، بل حتى والعلاقات الخارجية، واعتماد الجيش على التكنولوجيا والحروب غير التقليدية، مما يثير الجدل حول فعالية الاستراتيجية الأمنية ودور القوة العسكرية في تعزيز الأمن، الأصوليون يرفضون المشاركة في الجيش وسوق العمل بشكل كبير، ويعتمدون على الدعم الحكومي. هذا الصراع يؤدي إلى استنزاف الموارد المالية وزيادة التوترات

الاجتماعية. INSS، ينما يعتبر المجتمع العلماني أن هذا الوضع غير عادل. في ظل الاعتماد المتزايد للحريديم على الدعم الحكومي، تُستنزف موارد الدولة، مما يضع مزيداً من الضغط على الميزانية العامة.

- **طبيعة الانقسامات الداخلية في مجتمع كيان يهود** تعكس انقسامًا عميقًا حول القيم والمبادئ الأساسية. هذه الانقسامات لا تقتصر فقط على القضايا السياسية، بل تتعلق أيضًا بالجوانب الثقافية والاجتماعية والدينية، مما يؤدي إلى خلق فجوات كبيرة داخل المجتمع نفسه.

- هناك تيارات متضاربة بين المتدينين والعلمانيين، بين اليمين المتطرف واليسار، وانقسامات سياسية حادة حول الهوية الثقافية ومستقبل الدولة بين اليهود الأشكناز (المنحدرين من أصول أوروبية) واليهود الشرقيين (السفارديم والمزراحيم) (المنحدرين من أصول شرق أوسطية وشمال إفريقية)، إذ يهيمن اليهود الأشكناز على مفاصل السلطة السياسية والاقتصادية، بينما يشعر اليهود السفارديم بالتمييز والتهميش الاجتماعي والاقتصادي، هذا الانقسام العرقي يؤدي إلى توترات داخلية حول العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة والفرص، وتخلق توترات متزايدة بين الجماعات.

هذه الانقسامات السياسية الحادة داخل الكيان الصهيوني تؤثر بشكل مباشر على تشكيل الحكومات واستقرارها، مما يتركها رهينة لتحالفات هشة مع أحزاب صغيرة ذات أجندات خاصة. حيث يعاني الكيان من أزمة **التعدد الحزبي وعدم وجود أغلبية واضحة**، نتيجة النظام الانتخابي المعتمد على التمثيل النسبي، ونتيجة هذه الانقسامات الحادة بين أطياف المجتمع، الأمر الذي يحتم عدم قدرة أي من الأحزاب الصغيرة أو المتوسطة، بل حتى والكبيرة مثل "الليكود" أو "يش عتيد" على الحصول على أغلبية مطلقة في الكنيست (برلمان كيان يهود)، تمكنها من تشكيل الحكومات بمفردها، مما يجعل تشكيل الحكومات الائتلافية ضرورة فتضطر إلى عقد تحالفات مع أحزاب صغيرة، بعضها يمثل مجموعات ذات أجندات ضيقة (مثل الأحزاب الدينية أو الأحزاب اليمينية المتطرفة)، ويترتب على تلك التحالفات الحكومية أن تصبح الحكومات المتعاقبة غير مستقرة وتتفكك بسهولة بسبب تعارض الأيديولوجيات، كذلك تستخدم الأحزاب الدينية الصغيرة نفوذها لابتزاز الحكومات وإجبارها على تمرير تشريعات غير مقبولة بشكل واسع جماهيريا، مثل تلك التي تتعلق بالشؤون الدينية كتوسيع صلاحيات المحاكم الدينية أو إعفاء طلاب المعاهد الدينية من الخدمة العسكرية، وأمثال

هذه القضايا حين تستغل الأحزاب الصغيرة الأزمات لتحقيق مكاسب سياسية توجه السياسات العامة وجهات تعزز وتفاقم من الانقسام المجتمعي والفجوات داخل المجتمع، وتتوالى الأزمات وتتكرر ويتم حل الكنيسيت والذهاب إلى انتخابات مبكرة، تكون ثمرتها عدم الاستقرار السياسي، والفشل في القدرة على صنع قرارات استراتيجية أو تغييرات جذرية، الأمر برمته يزيد من عدم الاستقرار السياسي ويضعف الحكم، ويصب الزيت على نار الاستقطاب السياسي والاجتماعي الحاد. INSS

- **مثال حاسم:** الأزمة الأخيرة بين الحكومة والمحكمة العليا في محاولة تقليص صلاحيات المحكمة، يعكس مدى الانقسام السياسي. وهو ما أدى إلى انقسامات داخل المجتمع وبين النخب السياسية. الحكومة الحالية، بقيادة التيارات اليمينية المتطرفة، تحاول تقليص صلاحيات القضاء المستقل بهدف تعزيز سيطرتها على النظام السياسي. هذا الصراع أدى إلى احتجاجات كبيرة وشلل سياسي عميق، مما أثار مخاوف داخلية من انهيار النظام الديمقراطي في كيان يهود. The Media Line، INSS

انعدام التوافق بين القوى السياسية يخلق مناخًا من الفوضى السياسية ويجعل من الصعب تمرير القوانين الضرورية لتحقيق الاستقرار. ويدفع إلى تزايد الاحتجاجات ضد الحكومة، مما يُظهر ضعف الثقة في النظام السياسي. العديد من الفئات داخل مجتمع كيان يهود ترفض الاتجاه نحو السلطة التنفيذية المطلقة وتعتبر أن التوازن بين السلطات أمر حيوي للحفاظ على الديمقراطية. ويؤدي غياب الاستقرار السياسي إلى إضعاف قدرة الحكومة على إدارة الأزمات، وهذا ما يؤثر سلباً على الاقتصاد. INSS، The Media Line

الانقسامات حول القيم والمبادئ:

- **الدين والدولة:** يُعتبر الصراع بين المتدينين والعلمانيين أحد المحاور الأساسية للانقسام. فالمتدينون، خصوصًا الحريديم، يسعون لزيادة تأثير الشريعة اليهودية على الحياة العامة، بينما العلمانيون يعارضون هذه التوجهات بشدة ويطالبون بفصل الدين عن الدولة. هذا الانقسام يظهر جليًا في قضايا مثل الخدمة العسكرية، والتعليم، والزواج المدني.

- **التيارات السياسية:** الانقسامات السياسية في كيان يهود تشمل تيارات اليمين المتطرف الذي يطالب بسياسات أكثر تشددًا تجاه الفلسطينيين، مقابل التيار اليساري الذي يدعو إلى حلول سلمية أكثر. هذا الانقسام السياسي يعرقل قدرة الحكومات المتعاقبة على تحقيق إجماع حول السياسات الحاسمة، مثل التعامل مع الصراع الفلسطيني-"الإسرائيلي" أو الإصلاحات الداخلية.

تأثير هذه الانقسامات على النظام السياسي:

- **شلل سياسي:** الانقسامات الداخلية أدت إلى شلل سياسي واضح، حيث تجد الحكومات المتعاقبة صعوبة في تحقيق استقرار أو توافق حول السياسات الأساسية. وتكون التحالفات الحكومية في الغالب هشة، مما يجعلها عرضة للتفكك عند أول أزمة. على سبيل المثال، في السنوات الأخيرة، شهد الكيان عدة انتخابات متكررة بسبب عدم قدرة الأحزاب السياسية على تشكيل حكومات مستقرة.
- **عدم القدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة:** الانقسامات بين القوى السياسية تجعل من الصعب على الحكومة اتخاذ قرارات استراتيجية حاسمة في قضايا مثل الأمن القومي، والإصلاحات الاقتصادية، أو العلاقة مع الفلسطينيين. فيؤثر هذا الشلل على فعالية النظام السياسي بشكل عام، حيث يصبح من الصعب تمرير القوانين الضرورية أو تنفيذ الإصلاحات المطلوبة.
- **زيادة احتمالية أزمة سياسية داخلية:** في ظل هذه الانقسامات المتزايدة، تزداد احتمالية حدوث أزمة سياسية داخلية عميقة. مع فشل الحكومة في التوصل إلى حلول توافقية أو إدارة الأزمات بشكل فعال، قد يؤدي ذلك إلى تفاقم الصراعات بين التيارات المختلفة داخل مجتمع كيان يهود، مما يزيد من احتمالية وقوع احتجاجات واسعة النطاق أو حتى اضطرابات مدنية، فإلى جانب الاحتجاجات الشهيرة المتعلقة بما يسمى بالإصلاحات القضائية في سنة 2023، شهد الكيان احتجاجات اجتماعية ضخمة في سنة 2011 سميت باحتجاجات الخيام، أو "الاحتجاجات الاجتماعية". بدأت هذه الاحتجاجات بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة، وخاصة أسعار الإسكان، ولكن سرعان ما توسعت لتشمل قضايا أخرى مثل الفجوة الاقتصادية المتزايدة، الفساد السياسي، وغياب العدالة الاجتماعية، جذبت المظاهرات مئات الآلاف من المواطنين من مختلف الطبقات الاجتماعية، ووضعت الحكومة في موقف صعب، حيث اضطرت إلى تقديم إصلاحات اقتصادية محدودة. رغم أن

الاحتجاجات لم تحقق جميع أهدافها، إلا أنها نجحت في تسليط الضوء على قضايا اجتماعية واقتصادية حاسمة، وشكلت بداية حراك شعبي قوي، وأيضا هناك احتجاجات الحريديم (اليهود المتدينين) حول التجنيد العسكري في مناسبات عدة حيث نزل عشرات الآلاف من الحريديم إلى الشوارع في مظاهرات حاشدة، مما أدى إلى اضطرابات في الحياة اليومية، وواجهت الحكومة صعوبات كبيرة في تنفيذ أي سياسات بشأن تجنيد الحريديم دون مواجهة ردود فعل عنيفة، وأيضا احتج اليهود الأثيوبيون احتجاجات جماهيرية حاشدة بسبب التمييز العنصري وعدم المساواة التي يتعرضون لها في المجتمع، وتكررت هذه الاحتجاجات في سنوات متعددة، وبرزت بشكل كبير في عام 2015 عندما خرج الآلاف في تل أبيب ومدن أخرى للتظاهر ضد العنف الممارس من قبل الشرطة ضد أبناء الجالية الإثيوبية، وتحولت مظاهراتهم للعنف مع الشرطة، مما زاد التوترات المجتمعية وسلط الضوء على الانقسامات العرقية داخل مجتمع كيان يهود، كذلك حين قرر شارون الانسحاب من قطاع غزة سنة 2005 (خطة فك الارتباط) قوبل بمعارضة حادة من قبل المستوطنين اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة وأنصارهم. هذه المعارضة تحولت إلى حركة جماهيرية ضخمة نظمت اعتصامات ومظاهرات في جميع أنحاء الكيان، حيث حاول المستوطنون واليمين المتطرف منع تنفيذ القرار، وشمل الأمر العصيان المدني في بعض المناطق، إلى جانب احتجاجات الأعلام السوداء ضد نتنياهو، والاحتجاجات حول توزيع الموارد والعدالة الاجتماعية وضد الدعم المالي للمستوطنات في الضفة الغربية أو التمييز في الخدمات الحكومية بين المناطق الحضرية والمناطق النائية. هذه الاحتجاجات تبرز الاستقطاب الاجتماعي والجغرافي في كيان يهود، وتؤدي إلى زيادة التوترات بين مختلف الفئات الاجتماعية، ومجتمع يسوده مثل هذا التوتر الحاد يكون عرضة لتحول الاحتجاجات إلى العنف،

وهناك عدة دراسات استراتيجية تحذر من احتمالية تصاعد الاحتجاجات الحاشدة في كيان يهود إلى مستويات أكثر عنفًا، بل وحتى إلى حدوث صراع داخلي أو حرب أهلية، منها:

تشير بعض المصادر إلى أن الحكومة "الإسرائيلية" تحت ضغط كبير، وأن استمرار هذه الاحتجاجات دون حل جذري قد يؤدي إلى شلل سياسي وفشل في الحكم، وربما تصاعد العنف إلى مستويات غير مسبوقة، Brandeis University، Carnegie Peace، Middle East Institute.

وتشير بعض الدراسات إلى أن هذه الانقسامات ليست جديدة، ولكنها تأخذ أبعادًا أكثر خطورة اليوم بسبب التحولات السياسية. على سبيل المثال، الإصلاحات القضائية المقترحة التي تهدف إلى تحجيم سلطة المحكمة العليا، كانت من أبرز أسباب الاحتجاجات، حيث يعتبرها العديد من "الإسرائيليين" تهديدًا للديمقراطية. من جهة أخرى، يدعم اليمين المتطرف وبعض الأحزاب الدينية هذه الإصلاحات لأهداف خاصة بهم، ما يزيد من التوترات الاجتماعية والسياسية ويجعل البلاد في حالة استقطاب غير مسبوقة، بل فوق ذلك تتوقع بعض التحليلات الاستراتيجية أن الاحتجاجات المستمرة قد تتحول إلى أشكال عنف إذا لم تستجب الحكومة بشكل مناسب. وهناك تحذيرات من إمكانية أن تصل هذه الاحتجاجات إلى نقطة "اللاعودة" حيث يمكن أن يحدث انزلاق إلى أعمال عنف مجتمعية واسعة أو حتى حرب أهلية. الانقسام العميق حول الهوية القومية، والعلاقة بين الدين والدولة، بالإضافة إلى التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، قد تشعل هذا الصراع.

- **النتيجة المتوقعة: في ظل غياب قدرة أي من الحكومات على رأب الصدع المجتمعي، وفي ظل نتائج حرب غزة المدمرة على اقتصاد كيان يهود -كما سنوثق بعد قليل بإذن الله-، وفي ظل الشلل السياسي التام، فإنه من غير الممكن أن تقدم أي من الحكومات أي حلول جذرية، ومن غير الممكن أن تخف وطأة هذه الانقسامات المجتمعية الحادة، وبالتالي فإن الاستقرار السياسي والاجتماعي آيل بطبيعة الوضع إلى** الفشل في التوصل إلى توافق حول القيم والمبادئ الأساسية الأمر الذي قد يؤدي إلى شلل سياسي دائم، مما يعزز احتمالات حدوث أزمة سياسية داخلية قد تكون لها تداعيات بالغة الخطر على مستقبل الدولة، وإمكانية تحولها إلى احتجاجات عنيفة، أو أن تفضي إلى زيادة وتيرة الهجرة العكسية. تشير دراسات استراتيجية هامة إلى أن التوترات الاجتماعية الناجمة عن التفاوت الاقتصادي وانعدام الثقة في المؤسسات السياسية وانعدام الفرص الاقتصادية وزيادة الفقر يمكن أن يؤدي إلى زيادة العنف السياسي والتطرف. **(دراسة حول أمريكا من مركز الدراسات الاستر اتيجية والدولية(CSIS)) كما يشير تقرير مشابه صادر عن مؤسسة راند بخصوص ظروف مشابهة تمر بها الولايات المتحدة بعنوان "Truth Decay" إلى أن التفاوت الاقتصادي وفقدان الثقة في المؤسسات يمكن أن يزيدا من خطر اندلاع صراعات داخلية. كما أننا نستطيع أن نطبق بسهولة ما جاء في تحليل من جامعة برينستون"Are We on the Verge of a Civil War?" - حول:**

التوترات السياسية والاجتماعية في الولايات المتحدة وأنها تشبه بعض العوامل الهامة التي سبقت الحروب الأهلية في دول أخرى، نطبق ذلك على ما يحصل في كيان يهود، لنخلص منه إلى النتيجة نفسها الخاصة بالولايات المتحدة وهي أن كيان يهود أقرب من المتصور إلى الحرب الأهلية.

- **أثر الانقسامات على الحوكمة:** انعدام الثقة بين المؤسسات السياسية وتعطيل التشريعات الأساسية يعطل الاستثمار ويزيد من عدم الاستقرار الاجتماعي، مما يُعمّق الأزمات الاقتصادية. لكن الانقسامات السياسية تؤدي بالضرورة إلى جمود سياسي، حيث تجد الحكومة نفسها غير قادرة على اتخاذ قرارات فعالة وسريعة، وبالتالي تتفاقم الأزمات بدون وجود حل جذري لها. استمرار هذه الانقسامات سوف يقود إلى شلل سياسي تام، مما يدفع البلاد نحو حالة من الانهيار السياسي والاجتماعي.

- **الأزمة الدستورية:** محاولة تقليص صلاحيات المحكمة العليا من قبل الحكومة الحالية أثارت احتجاجات واسعة وخلقت صراعًا عميقًا بين السلطتين التنفيذية والقضائية. هذا الصراع يعكس أزمة دستورية قد تؤدي إلى انهيار المؤسسات الديمقراطية إذا استمرت المحاولات لتقليص الرقابة القضائية على السلطة التنفيذية، مما يزيد من خطر الدخول في مرحلة "الحكم الفردي" أو "الديمقراطية غير الليبرالية)" The Media Line

- **فشل التحالفات الحكومية:** تعتمد حكومات كيان يهود في السنوات الأخيرة بشكل كبير على تحالفات هشة، حيث يتم تفكيك الحكومات بشكل متكرر. هذا يعيق قدرة الحكومة على تمرير قوانين وإصلاحات هيكلية أساسية. الأحزاب المتنافسة غير قادرة على التوصل إلى توافق حول قضايا حيوية، مما يجعل عملية صنع القرار بطيئة وغير فعالة.

- **فشل السياسيين في إدارة الأزمات:** مثل إدارة أزمة جائحة كورونا، الأمر الذي أفضى إلى تراجع الاقتصاد وزيادة البطالة. إضافة إلى ذلك، هناك أزمة السكن المستمرة وارتفاع الأسعار بشكل كبير، مما يخلق توترات اجتماعية ويزيد من السخط الشعبي. INSS

فشل مؤسسات الدولة: من العلامات الواضحة للدولة الفاشلة هو فشل مؤسساتها في العمل بشكل فعال. في كيان يهود، يواجه النظام السياسي أزمة شرعية بسبب تزايد الفساد السياسي وضعف

المؤسسات. قضايا الفساد التي طالت كبار المسؤولين السياسيين، مثل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، زعزعت الثقة في الحكومة وأثرت سلبًا على شرعية المؤسسات. هذا الفساد يزيد من الفجوة بين الحكومة والشعب ويؤدي إلى انعدام الثقة في النظام السياسي. INSS وأدخل السلطة القضائية والسلطة التنفيذية في صراع دائم، حيث تسعى الحكومة لتقليص دور المحكمة العليا، مما يضعف التوازن بين السلطات ويزيد من انعدام الثقة في النظام السياسي.

مثال حاسم: اتهامات الفساد ضد رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو سلطت الضوء على الفساد المستشري داخل النظام السياسي "الإسرائيلي". المحاكمات والاتهامات المستمرة ضد شخصيات سياسية بارزة أثرت بشكل كبير على ثقة المواطنين في حكومتهم، وخلقت حالة من الانقسام بين من يدعم الإصلاحات القضائية ومن يعارضها. INSS، الفساد يؤثر على فعالية المؤسسات ويضعف قدرتها على الاستجابة للأزمات.

أثر فشل المؤسسات على الدولة: عندما تفشل المؤسسات في الحفاظ على شرعيتها وأداء مهامها بشكل فعال، يصبح من الصعب على الدولة إدارة الأزمات وتقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها. استمرار الفساد وعدم القدرة على إصلاح المؤسسات سيؤدي إلى انهيار طويل المدى في النظام السياسي، مما يضع الدولة في مسار الفشل السياسي والإداري.

- **غياب رؤية استراتيجية طويلة الأمد:** التركيز على الحلول المؤقتة للأزمات وعدم وجود استراتيجيات طويلة الأمد يجعل اقتصاد كيان يهود عرضة للصدمات المستقبلية. عدم القدرة على التخطيط للمستقبل بشكل مستدام يزيد من احتمالية تفاقم المشاكل الاقتصادية. RAND Public Policy، ويؤدي إلى فشل الحكومة في وضع خطط طويلة الأمد لمواجهة الركود الاقتصادي. INSS، The Media Line.

2. انهيار المؤسسة الأمنية والعسكرية:

التدهور الأمني يعتبر من أبرز مؤشرات الدولة الفاشلة. يواجه الكيان الصهيوني تهديدات متزايدة من الداخل والخارج، بما في ذلك الهجمات المتكررة من المقاومة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية، ويكشف تصاعد العنف والفشل في منع الهجمات عن ضعف أمني كبير، ويزيد من شعور المواطنين بعدم

الأمان، ومن الأمثلة على التدهور الأمني ما حصـــل في مايو 2021 من مواجهات عنيفة بين اليهود والعرب داخل المدن المختلطة في الكيان، مثل اللد وعكا. هذه الأحداث شـهدت اشـتباكات عنيفة، وإضـرام النار في الممتلكات، ووقوع قتلى وجرحى من الجـانبين. تعكس هـذه المواجهات عمق الانقســـامات بين المجتمعين اليهودي والعربي في الـداخل، ودفعت بالكثيرين إلى التحـذير من احتمال تصــاعـد التوترات الطـائفيـة إلى مســتوى أكثر خطورة في المســتقبـل Brandeis University ، ومن الأمثلـة الشـــكوك حول ولاء الجيش واسـتقرار مؤسـسـاته حيث شـارك بعض الجنود الاحتياط في الاحتجاجات ضـد الإصـلاح القضـائي، هذا الانقســـام الـداخلي لم يؤثر فقط على الحيـاة اليوميـة ولكنـه أيضًـــا أدى إلى توترات كبيرة بين الحكومة والمجتمع المدني، مما يخلق خطرًا على الأمن الداخلي، Carnegie Peace، كما أن التدهور الأمني في الشـمال جراء تراشـق الصـواريخ عبر الحدود الشـمالية ودخول نصـف مليون إلى الملاجئ في أثناء حرب لبنان الثانية 2006، ومئات الآلاف خلال طوفان الأقصى نتيجة التدهور الأمني في الشمال، كذلك جراء إطلاق القسام والجهاد الإسـلامي للصـواريخ على المدن والمجمعات الصـناعية، الأمر الذي يمكن وصـفه بالفشـل الأمني التام، وانهيار الثقة بقدرة المؤسسة الأمنية والعسكرية على توفير الحماية للسكان.

الفشـل الاسـتخباراتي والأمني: الفشـل في التنبؤ بعمليات المقاومة الفلسـطينية، كما شـهدنا في التصـعيد الأخير، أضـعف الثقة في الأجهزة الأمنية. هذا الفشـل يجعل الكيان أكثر عرضـة للهجمات المفاجئة ويؤدي إلى تآكل هيبة المؤسسة الأمنية أمام الجمهور. The Media Line

- **تراجع الروح المعنوية للجيش:** الزيادة في حالات الهروب من الخدمة العسكرية وتراجع الروح المعنوية بين الجنود، خاصــة مع طول مدة الخدمة العســكرية والضــغوط النفســية التي يواجهها الجنود في ميدان المعركة، أفضت إلى ضعف الأداء العسكري على المدى الطويل. INSS

- **مثال حاســم:** الفشــل الاســتخباراتي والأمني في اكتشــاف العمليات المقاومة مثلما حدث في هجوم "طوفان الأقصى". هذا الفشـل جعل الجيش يبدو ضـعيفاً وغير قادر على حماية الدولة، مما أضـعف الثقة في المؤســســة العســكرية. بالإضــافة إلى ذلك، الزيادة في حالات الهروب من الخدمة العســكرية تشير إلى تراجع الالتزام العسكري بين الشباب. INSS

- **أثر انهيار المؤسسة الأمنية على الدولة:** ضعف الثقة في الجيش يؤدي إلى شعور بعدم الأمان بين المواطنين ويزيد من الاعتماد على الحلول الأمنية القمعية. هذا التراجع في المعنويات يؤثر على قدرة الدولة في فرض النظام، مما يُعزز الفوضى الداخلية ويؤدي إلى زيادة في الجرائم والتوترات الاجتماعية.

- **الاختراقات الأمنية المتكررة:** تطور أساليب المقاومة، مثل استخدام التكنولوجيا والطائرات بدون طيار، يجعل من الصعب على كيان يهود الحفاظ على تفوقه الأمني. الاختراقات الأمنية المتكررة تزيد من عدم الاستقرار وتخلق حالة من الرعب بين السكان. INSS

أثر انعدام الأمن على الدولة: عندما تفشل الدولة في فرض الأمن الداخلي وحماية مواطنيها من التهديدات الداخلية والخارجية، فإنها تفقد قدرتها على فرض النظام والاستقرار. انعدام الأمن قد يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة والعنف الداخلي، مما يزيد من احتمالية الفوضى والاضطرابات المدنية، وهو ما يعزز مسار الفشل في المستقبل القريب.

3. الضغوط الدولية والعزلة السياسية:

- **تزايد الانتقادات الدولية:** استمرار الاستيطان في الأراضي المحتلة وسياسات القمع ضد الفلسطينيين أدى إلى تصاعد الانتقادات الدولية لكيان يهود. هذه الانتقادات، إلى جانب العزلة السياسية المتزايدة، قد تؤدي إلى تراجع الدعم الدولي وتقليص فرص التعاون الاقتصادي والدبلوماسي. RAND Public Policy

- **فشل العلاقات الدبلوماسية:** تراجع العلاقات مع بعض الدول الأوروبية وتحول مواقفها تجاه القضية الفلسطينية يزيد من عزلة كيان يهود ويضعف قدرتها على التأثير في الساحة الدولية. INSS

فقدان الشرعية السياسية:

تواجه حكومة الكيان أزمة شرعية حقيقية، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. استمرار السياسات الاستيطانية والسياسات العدائية المنهجية تجاه الفلسطينيين أثار انتقادات واسعة من المجتمع الدولي. على الصعيد الداخلي، تتزايد الانقسامات بين الفئات السياسية والدينية، مما يجعل من الصعب على الحكومة الاحتفاظ بشرعيتها أمام مواطنيها.

مثال حاسم: تزايد الانتقادات الدولية تجاه سياسات الكيان في الضفة الغربية وقطاع غزة أدى إلى تراجع الدعم السياسي الدولي للكيان. هذا التراجع يُعزز من عزلة الكيان الدولية ويضعف موقفها في المحافل الدبلوماسية. في الوقت نفسه، تصاعد الانتقادات الداخلية للحكومة يزيد من احتمال وقوع احتجاجات وانقسامات داخلية أعمق. RAND Public Policy

أثر فقدان الشرعية على الدولة: عندما تفقد الحكومة شرعيتها أمام المجتمع الدولي وأمام مواطنيها، فإن قدرتها على الحكم تضعف بشكل كبير. استمرار فقدان الشرعية السياسية يؤدي إلى ضعف المؤسسات وتفكك النظام السياسي، مما يزيد من احتمالية انهيار الدولة في المستقبل القريب أو المتوسط.

- **مثال حاسم:** حركة المقاطعة (BDS) تسببت في ضغط دولي متزايد على اقتصاد الكيان، مما أثر على بعض الشركات وأدى إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية. العقوبات غير الرسمية، مثل مقاطعة الجامعات والشركات الكبرى، زادت من عزلة الكيان على المستوى الدولي. RAND Public Policy
- **أثر العزلة الدولية على الاقتصاد:** تراجع الاستثمارات الأجنبية وزيادة العزلة السياسية قد يؤدي إلى انكماش اقتصادي وزيادة الضغط على السوق المحلي، مما يُعزز الركود ويزيد من البطالة.

4. النزاعات الداخلية بين اليهود والمجتمع الفلسطيني داخل أراضي 1948:

- **تفاقم العنف الداخلي:** التوترات بين الفلسطينيين والمستوطنين داخل أراضي 1948 تتزايد بشكل مطرد، مما يهدد بانفجار اجتماعي. التمييز الممنهج ضد الفلسطينيين يزيد من احتمالية وقوع احتجاجات وأعمال عنف داخل الكيان. The Media Line
- **مثال حاسم:** الاضطرابات المتزايدة بين المجتمع العربي في الداخل والمستوطنين اليهود، خصوصاً في المدن المختلطة مثل اللد وحيفا. الأحداث الأخيرة التي شهدتها هذه المدن من عنف واشتباكات تكرس الفجوة العرقية بين المجموعتين. INSS The Media Line
- **أثر النزاعات الداخلية:** استمرار التوترات بين العرب واليهود يُضعف النظام الاجتماعي ويؤدي إلى تفكك العقد الاجتماعي (الهش أساسا) بين المجموعات المختلفة. يمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى زيادة العنف وخلق بيئة غير مستقرة للاقتصاد المحلي، مما يعمّق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

5. الصراع على الهوية والشرعية الدولية:

- **التحدي في الحفاظ على الهوية الصهيونية:** التغيرات الديموغرافية والثقافية تضع الكيان أمام تحدٍ في الحفاظ على طابعه اليهودي والعلماني، خاصة في ظل تصاعد القوى الدينية المتطرفة. هذا التغير في التركيبة السكانية قد يؤدي إلى تفاقم الأزمات السياسية والاجتماعية. INSS

- **فقدان الشرعية الأخلاقية والسياسية:** السياسات العدوانية ضد الفلسطينيين والإبادة الممنهجة والتهجير والسجن والتنكيل أدى إلى تآكل شرعية الكيان على الصعيد الدولي، مما يزيد من الضغط عليها في المحافل الدولية. RAND Public Policy

- **مثال حاسم:** التغيرات الديموغرافية التي قد تجعل من الصعب الحفاظ على "الهوية اليهودية" للكيان في ظل تزايد نسبة السكان العرب. هذا الصراع على الهوية يُضعف الدعم الدولي للكيان ويزيد من تآكل شرعيته على المستوى العالمي. INSS RAND Public Policy

- **أثر الصراع على الهوية:** فقدان الشرعية الأخلاقية والسياسية على المستوى الدولي يؤدي إلى زيادة العزلة وتراجع الدعم الدولي، مما يجعل اقتصاد الكيان أكثر عرضة للأزمات ويضعف قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار الداخلي.

الخلاصة:

العوامل المذكورة تشير إلى أن مستقبل كيان يهود يتجه بقوة نحو مسار الدول الفاشلة، خصوصا في ظل استحالة تصور القدرة على التعامل مع هذه القضايا بحلول جذرية وسريعة. الانقسامات الداخلية، والأزمات الاقتصادية، وفشل الحكومات في إدارة الأزمات، وتزايد العزلة الدولية كلها عوامل تزيد من تعقيد المشهد وتجعل التعافي أو الاستقرار بعيد المنال، كما أن الفشل في الحوكمة والانقسامات السياسية **هذه الانقسامات سوف تؤدي بالضرورة إلى شلل سياسي وعدم قدرة الحكومة على اتخاذ القرارات الحاسمة**، مما يزيد من احتمالية وقوع أزمة سياسية داخلية.

المؤشرات العسكرية: تآكل القدرة العسكرية وعجز الحسم

- **فشل الحسم العسكري وتحول الحرب إلى استنزاف:** لم تستطع إسرائيل تحقيق أهدافها المعلنة في حرب غزة. فعلى الرغم من تفوقها التسليحي والدعم الغربي، عجزت عن **إنهاء حكم حماس في غزة أو استعادة الأسرى** كما وعدت؛ بل تحوّلت الحرب إلى **استنزاف مفتوح بلا أفق سياسي**. هذا الإخفاق أكد أن **تفوق الجيش الإسرائيلي لم يُترجم إلى نصر حاسم** على الأرض، مما وضع *وجود إسرائيل أمام تهديد استراتيجي* يتمثل في حرب طويلة الأمد تتآكل فيها قوة الجيش تدريجيًا.

- **خسائر غير مسبوقة في المدرعات والعتاد:** تكبّد الجيش الإسرائيلي في غزة **أعلى خسائر في دباباته ومدرعاته منذ حرب 1982**. تشير تقديرات مستقلة إلى خروج **300–220 آلية عسكرية** من الخدمة حتى منتصف 2025 (منها 60–90 دبابة مدمرة كليًا). ظهرت أدلة ميدانية دامغة على ذلك، منها **توثيق أكثر من 100 عملية تدمير آليات بالفيديو** (دبابات ميركافا وناقلات جند تفجّرت أبراجها أو انقلبت في الكمائن)، واضطرار الجيش إلى **إعادة دبّابات قديمة إلى الخدمة وطلب مساعدات طارئة** (إعادة تشغيل ميركافا-3/2 المتقادمة، واستيراد محركات وقطع غيار وسلاح من الخارج). هذه الخسائر المادية الثقيلة **قصرت نطاق العمليات البرية** وأجبرت الجيش على اعتماد القصف الجوي عن بعد بدل المناورة الميدانية، ما يؤكد *اهتزاز العمود الفقري لقوة إسرائيل الضاربة*.

- **استنزاف القوى البشرية والجاهزية:** أدّت الحرب الطويلة إلى **إنهاك الموارد البشرية للجيش**. فخلال عامي 2023–2025 خاضت إسرائيل أطول حرب في تاريخها، ما أنهك قواتها النظامية والاحتياطية على حد سواء. تم استدعاء نحو **450 ألف جندي احتياط** (رقم غير مسبوق) للخدمة المتواصلة، مما أدى إلى هبوط الجاهزية القتالية بمرور الوقت. تقارير منتصف 2025 أشارت إلى تراجع نسبة حضور جنود الاحتياط عند الاستدعاء إلى أقل من **60%** (بعد أن كانت 120% في الأسابيع الأولى من الحرب)، وظهور بوادر *رفض الخدمة والتمرد الصامت* بسبب الإرهاق وفقدان الثقة بالقيادة. كذلك تآكلت نوعية التدريب والتأهيل مع تركيز الجيش على سد النقص في الجبهات فورًا بدل التطوير الطويل الأمد. حتى نخبة سلاح الجو الإسرائيلي، **درة التاج العسكري**، عانت الإجهاد: عشرات آلاف الطلعات أنهكت الطيارين وأعطال فنية متزايدة في الطائرات التي استُهلكت سنواتٍ من عمرها خلال شهور. باختصار، أصبح **جيش الاحتلال مشرفًا على "نقطة التحول" نحو الانهيار** وفق تحليل

الدراسة؛ إذ **قد يدخل مرحلة انهيار متسارع بين أواخر 2025 ومنتصف 2026** إن استمرت المؤشرات الحالية دون تصحيح جذري.

المؤشرات النفسية: انهيار المعنويات وصدمات المجتمع

- **تدهور معنويات الجنود والاحتياط:** ضربت الحرب معنويات الجيش الإسرائيلي في الصميم. *صدمة هجوم 7 أكتوبر* ("طوفان الأقصى") أحدثت **انهيارًا في الروح القتالية وفقدانًا للردع** أمام عدو غير تقليدي. وفيما تميّزت بداية التعبئة بحماسة عالية، سرعان ما حلّ الإنهاك: جنود الاحتياط الذين اندفعوا بأعداد فائضة في أكتوبر 2023 بدأوا بالتسرب والتخلف عن الالتحاق خلال 2024–2025. الشعور العام بين القوات تحول إلى **الإحباط وعدم الجدوى** مع طول أمد القتال بلا انتصار واضح. برزت حالات احتجاج فردية مثل فيديو لجندي احتياط مُلثّم يهاجم القيادة ويتوعد بعصيان جماعي إذا استمرت الحرب دون نصر. كما **ارتفعت معدلات الانهيار النفسي**: تقارير الجيش سجلت تصاعدًا في اضطرابات ما بعد الصدمة (PTSD) وحتى **حالات انتحار بين الجنود** العائدين من جحيم المعارك، مما يهدد بفقدان جيل قتالي كامل على المستوى النفسي.

- **سأم شعبي وفقدان ثقة بإمكانية النصر:** على الجبهة الداخلية، تآكلت معنويات المجتمع الإسرائيلي مع استمرار الحرب بلا حسم. بعد مرور أشهر، بدأ الجمهور يطرح تساؤلات حول جدوى القتال إذا كان **"النصر الكامل" مستحيلًا**. استطلاع في مايو 2024 أظهر أن **62% من الإسرائيليين لا يعتقدون بإمكان القضاء التام على حماس**، مقارنة بـ70% في بداية الحرب كانوا يؤيدون استمرار القتال. هذا التحول يعكس **تراجعًا حادًا في الثقة الشعبية** بقدرة الجيش والحكومة على تحقيق الأهداف. وبحلول 2025، ساد *شعور عام جمعي بالإرهاق والخيبة*: الآباء يخشون على أبنائهم المجندين في حرب لا نهاية لها، والشباب يرون مستقبلًا ضبابيًا. حتى بعض **عائلات الجنود والرهائن خرجت للاحتجاج** مطالبةً بوقف القتال حفاظًا على أبنائها. مثل هذه الأجواء النفسية المتشائمة تمثل أرضًا خصبة لانهيار مجتمعي مفاجئ إذا لم يتم تداركها.

- **صدمة الخوف الداخلي وزعزعة الشعور بالأمن:** لأول مرة منذ عقود يختبر الإسرائيليون الحرب على أبواب بيوتهم بهذا الشكل. عاشت المدن الإسرائيلية *تحت صافرات الإنذار اليومية* لأشهر طويلة، في

ظل وابل مستمر من صواريخ غزة ولبنان واليمن. آلاف العائلات اضطرت للعيش في ملاجئ أو نزحت بعيدًا عن مناطقها، ما ولّد **حالة رعب وقلق وجودي مستمر** لدى السكان المدنيين. كثيرون فقدوا إحساسهم السابق بأنهم في مأمن خلف قوة الجيش؛ فحتى الجبهة الداخلية أضحت *ساحة* حرب يُطلب من مواطنيها التحمل دون نهاية واضحة. هذه الصدمة الجماعية داخل المجتمع الإسرائيلي خلخلت **الثقة النفسية** بمناعة الدولة وقدرتها على حماية مواطنيها، الأمر الذي كانت ترتكز عليه الرواية الصهيونية لعقود.

المؤشرات الاجتماعية: تصدّع النسيج الداخلي ووهن العقد الاجتماعي

- **عودة الانقسامات المجتمعية بحدة أشد:** دخلت إسرائيل حرب غزة 2023 وهي تعاني **استقطابًا داخليًا حادًا** (علمانيون مقابل متدينين، يمين مقابل يسار، شرقيون مقابل غربيين)، أبرز تجلياته أزمة تعديل القضاء عام 2023. مع بداية الحرب، حصل **تماسك وطني مؤقت** تحت تأثير الصدمة والعدو الخارجي. لكن هذا لم يدم طويلاً – فمع إطالة أمد الحرب ظهرت الخلافات للعلن بوتيرة أقوى من السابق. بحلول منتصف 2024 **عاد مئات الآلاف للتظاهر ضد حكومة نتنياهو** ولكن هذه المرة بشعارات مرتبطة بالحرب: طالب نشطاء ليبراليون ويساريون *بوقف الحرب وإنقاذ الديمقراطية وأرواح الإسرائيليين والفلسطينيين*، وتحالفوا مع عائلات الرهائن في دعوة لحلول سياسية. في المقابل، اعتبر اليمين هؤلاء المتظاهرين **"طابورًا خامسًا" واتهمهم بالخيانة** وتقوية العدو. هذا الاستقطاب اللفظي الشديد – المشحون باتهامات التخوين المتبادلة – أكد أن **الانقسام الداخلي القديم لم يختفِ إلا مؤقتًا** وعاد للانفجار تحت ضغط الحرب.

- **تصاعد الشرخ بين العلمانيين والمتدينين:** إحدى أعمق الفجوات في المجتمع الإسرائيلي تتعلق **بتقاسم عبء الدفاع**. خلال الحرب تفاقم غضب الإسرائيليين العلمانيين من إعفاء أغلب الحريديم (اليهود المتشددين) من الخدمة العسكرية. فبينما تم استدعاء مئات الآلاف من الاحتياط (جلّهم من غير المتدينين)، بقي طلاب المعاهد الدينية في منأى عن الخطر. أثار ذلك مرارة شديدة؛ *جنود يُقتلون في غزة بينما أقرانهم الحريديم آمنون في المنازل*. تعالت المطالب بإلغاء امتيازات التجنيد وإشراك الحريديم في القتال، وحدثت مشادات في مدن مختلطة (مثل القدس) حيث اتهم شبان متدينون

بالتهرب فيما تُشــيّع جنازات جنود من أحياء علمانية. هكذا ازداد الشــرخ الاجتماعي عمقًا، مهددًا **بتمزيق التضامن الداخلي** بين مكونات الشعب تحت ضغط التضحيات غير المتكافئة.

- **خلافات إثنية وطبقية تطفو على السطح:** كشفت الحرب أيضًا عن **توترات بين اليهود "الشرقيين" والســفارديم مقابل" الغربيين" الأشــكناز**. لوحظ أن وحدات النخبة والضــباط الكبار يغلب عليهم الأشـكناز، بينما يتشـكل قسـم كبير من جنود المشـاة من أصـول شـرقية أو مهاجرين روس. مع ارتفاع الخسائر البشرية شعرت بعض العائلات الشرقية أن أبناءها يتحمّلون النصيب الأكبر من التضحية، فلامت النخب الأشـكنازية في القيادة على سـوء إدارة الحرب. ورغم أن هذه السـردية بقيت محدودة، إلا أن **أصـواتًا يمينية شـعبوية** (مثل حزب شـاس) اسـتغلتها لتأجيج شـعور التهميش لدى الشـرقيين. بذلك برزت **بوادر صراع طبقي/إثني** تزيد تفكيك الهوية الإسرائيلية الجامعة، وتشـير إلى انهيار داخلي بطئ يأكل المجتمع من أطرافه.

- **تآكل الثقة بالمؤســســات والقيادة:** بدلاً من أن توحّد الحرب الشــعب خلف قيادته، *أنتجت أثراً معاكسـاً مع مرور الوقت*. فقد **تهاوت ثقة الإســر ائيليين بحكومتهم وبجيشــهم** مع طول أمد القتال دون نتائج حاســمة. أظهرت اســتطلاعات أواخر 2024 أن نســبة متزايدة من الجمهور **تنتقد أداء الجيش** وتراه أضـعف مما يدّعي. مقالات في الصـحف العبرية (هآرتس ومعاريف) تحدثت صـراحة عن **"فشـل أخلاقي وعسـكري** "للجيش في غزة، وسخرت من مقولة" *الجيش الذي لا يُقهر*" بعد افتضـاح محدودية قوته أمام خصــم غير نظامي. بالتوازي، انحدرت **شــعبية نتنياهو إلى الحضــيض** وطالب غـالبيـة الإســرائيليين برحيله متهمين إياه بـالمســؤوليـة عن الكـارثـة الأمنيـة. هذا الانهيـار في الثقـة بين الشـعب ومؤسـسـاته يهزّ **العقد الاجتماعي** الإسـرائيلي ويُنذر بتفكك الشـرعية الداخلية للنظام. وكما لخّص أحد المراقبين:" *الحرب وحّدتنا في لحظة الخوف الأولى، لكنها الآن تُعرّينا وتبرز أعمق خلافاتنا* ." ولعلّ أخطر ما يخشـاه بعض المفكرين الإسـرائيليين هو **تحقق "نبوءة العقد الثامن** – "أي ألا تعمّر إســرائيل بعد عامها الثمانين بســبب هذه التمزقات الداخلية. إن مجتمعًا يفقد ثقة أفراده بقيادته ويتآكل تلاحمه الداخلي على هذا النحو مرشـح فعلاً **لانهيار ذاتي من الداخل** بغضــون ســنوات قليلة إذا استمر الحال على منواله.

المؤشرات الأمنية: اهتزاز الردع وتآكل السيطرة على الجبهة الداخلية

- **انكسار هيبة الردع الإسرائيلي: مثّل هجوم 7 أكتوبر 2023 زلزالًا أمنيًا غير مسبوق لإسرائيل. فقد استطاعت مجموعة مقاومة محدودة الموارد (حماس) أن تخترق "حصون" الجنوب الإسرائيلي وتوقع خسائر فادحة في ساعات، الأمر الذي هزّ صورة المخابرات التي لا تُخطئ والجيش الذي يفترض أنه يسيطر على زمام المبادرة. اعترف قادة الأجهزة أنفسهم بفداحة الإخفاق: رئيس الشاباك وكبار الجنرالات قدموا إقرارات علنية بالمسؤولية، واستقال بعضهم (رئيس الاستخبارات العسكرية) كاعتراف بالذنب. بالمقابل تهرّبت القيادة السياسية من تحمل اللوم، مما فاقم شعور الجمهور *بانهيار المنظومة الأمنية من أعلى هرمها*. لقد فقدت إسرائيل عامل الردع النفسي الذي طالما حمت به جبهتها الداخلية؛ إذ أيقن العدو والصديق أن *ثغرات خطيرة* موجودة في درع إسرائيل الأمني. هذا التجلي ظهر أيضًا في ميدان غزة: فقد اعترف الجيش ضمنًا أنه فقد الردع أمام فصائل المقاومة بعد صدمة "طوفان الأقصى"، إذ لم تنجح حملته بكل عنفها في كسر إرادة الخصم ولا منع استمرار صواريخه. إن هيبة القوة التي راكمتها إسرائيل على مدار عقود بدا أنها تذوب تحت ضربات حرب عصابات ذكية، ما يضع أمن إسرائيل الوجودي على المحك.**
- **استمرار التهديدات متعددة الجبهات: كشفت الحرب عن انكشاف إستراتيجي لإسرائيل لم تعهده منذ 1948: فقد اضطرت لمواجهة *أكثر من جبهة نشطة في آن واحد*. فبينما الجيش منخرط بعمق في غزة، اندلعت مناوشات خطيرة مع حزب الله على الحدود اللبنانية (إطلاق آلاف الصواريخ يوميًا من الشمال) واضطرت إسرائيل لشن عملية عسكرية في جنوب لبنان أواخر 2024. تزامن ذلك مع تهديدات صاروخية بعيدة من جبهات جديدة (اليمن والعراق و إيران) استهدفت العمق الإسرائيلي، مما أدخل *بُعدًا إقليميًا خطيرًا* للصراع. نتيجة لذلك، وجد الجيش نفسه موزع القوى والجهد: سلاح الجو على سبيل المثال اضطر لإعادة نشر أسراب مقاتلات بين غزة والشمال، والبقاء في حالة تأهب قصوى لأي طارئ في جبهات أخرى. هذا الضغط المتزامن أرهق القوات وشغل القيادة باستمرار، وفاقم خطر وقوع أخطاء استراتيجية. إن استنزاف القدرات الدفاعية بات واضحًا: منظومات اعتراض الصواريخ مثل القبة الحديدية أُستهلكت بمعدل رهيب (150–200 صاروخ اعتراض يوميًا في ذروة القصف)، ما استوجب إمدادات عاجلة من مخزونات**

الولايات المتحدة حتى لا ينفد المخزون. وكذلك الدفاع الجوي البعيد (مقلاع داود وآرو) تعرض لضغوط في التصدي لصواريخ كروزوباليستية غير معتادة. *إذا استمرت هذه المواجهة المتعددة الجبهات* لفترة أطول دون تعزيزات استثنائية، فإن إسرائيل قد تفقد السيطرة على بعض الجبهات أو تعجز عن تغطيتها بالقدر الكافي – وهو سيناريو انهيار أمني لم تشهده من قبل.

- اهتزاز الأمن الداخلي وثقة المواطنين بالحماية: طالما تباهت إسرائيل بمتانة جبهتها الداخلية وقدرتها على حماية المدنيين ضمن حدودها. إلا أن حرب غزة عرّت هذه الأسطورة: فإلى جانب الخسائر البشرية الفادحة لهجوم أكتوبر نفسه، عاش الإسرائيليون تجربة مريرة *كلاجئين داخل البلد*. إذ تم إخلاء 150 ألف مواطن من مستوطنات غلاف غزة وشمال إسرائيل إلى مناطق أكثر أمانًا في الداخل، وهي أكبر موجة نزوح داخلية منذ 1948. عاش هؤلاء لشهور في فنادق ومراكز إيواء بعيدًا عن بيوتهم، ما خلق حالة غضب و انعدام أمان غير مسبوقة. حمل كثيرون الحكومةَ المسؤولية المباشرة عن هذا الوضع، متهمين إياها بالإخفاق الأمني الجسيم في حمايتهم منذ البداية. تشكّلت *لجنة من عائلات الضحايا* والنازحين طالبت باستقالة الحكومة ومحاسبة المقصّرين. كما وقعت اضطرابات أمنية محلية بسبب التوتر: حوادث شغب في مدن مختلطة (على غرار ما حصل في مايو 2021) وتجدد العنف بين اليهود والعرب داخل الخط الأخضر كان سيناريو يخشاه الجميع أثناء الحرب – إذ كان المجتمع على شفير انفجار داخلي في بعض اللحظات الحرجة. يمكن القول إن الإسرائيليين فقدوا جزءًا من شعورهم التقليدي بالأمان الوجودي: فإذا كانت الدولة عاجزة عن منع تساقط الصواريخ على مدنها أو درء خطر اقتحام حدودها، فكيف يثق المواطن العادي بأن *الغد سيكون أفضل*؟ هذا التآكل في الأمن الشخصي والجماعي يغذي بدوره الرغبة في الهجرة والتململ السياسي، مفاقمًا باقي محاور الانهيار الداخلي.

المؤشرات السياسية: أزمة حكم وتآكل الشرعية محليًا ودوليًا

- شلل القيادة وصراع الأجنحة أثناء الحرب: كشفت حرب غزة قصورًا خطيرًا في عملية صنع القرار السياسي-الأمني بإسرائيل، مما يعد مؤشر ضعف بنيوي في منظومة الحكم. فمع امتداد المعارك، تفاقمت الخلافات بين المستوى العسكري والمستوى السياسي حول إدارة الحرب. شعر قادة الجيش والأمن أن الحكومة تقيد أيديهم بقرارات مترددة لدوافع سياسية، في حين خشي نتنياهو

من تغوّل الجنرالات وربما تحالفهم ضده. وصل الأمر إلى تلميحات عن "انقلاب عسكري "أدلى بها رئيس الأركان هرتسي هليفي بصورة غير مباشرة – تطور خطير يطعن في تقليد إسرائيلي عريق بإبقاء الجيش خارج السياسة. هذه الحالة من الارتياب المتبادل شلّت التناغم المطلوب بين القيادة المدنية والعسكرية، ما أدى إلى فوضى وتأخر في اتخاذ القرارات المصيرية وقت الحاجة. بالنسبة لدولة صغيرة تواجه أخطارًا وجودية، يُعد هذا الاضطراب في هرم القيادة بمثابة *جرس إنذار* لانهيار محتمل في بنية الحكم، حيث تنعدم الثقة بين صناع القرار وتتضارب الصلاحيات.

- انهيار التأييد الشعبي للحكومة: سياسياً، دفعت الحرب بشعبية التحالف الحاكم (بقيادة نتنياهو) إلى مستويات دنيا تاريخيًا. فبعد هجوم 7 أكتوبر وتبعاته، توحّد الرأي العام على إلقاء اللوم على القيادة في الفشل الاستخباري والجاهزية المنقوصة. ورغم تشكيل نتنياهو حكومة طوارئ مع بعض خصومه بداية الحرب، إلا أن ذلك لم يصمد طويلاً تحت وطأة الإخفاقات. بحلول 2025 كانت الغالبية العظمى من الإسرائيليين تطالب بتنحي نتنياهو فورًا بعد انتهاء الحرب. بل إن آلاف المحتجين خرجوا إلى الشوارع خلال الحرب نفسها (مايو 2024) هاتفين ضد نتنياهو وسياساته، وداعين إلى *انتخابات مبكرة*. تراجُع الثقة هذا شكّل أزمة شرعية عميقة: حكومة إسرائيل بدت في نظر الكثيرين عاجزة ومُضلِّلة، ففقدت الدعم الشعبي الذي يعد ركيزة الاستقرار السياسي. إن انغماس القيادة في *المناكفات الداخلية وتبادل الاتهامات* (كما تجلى في تهرّب نتنياهو من المسؤولية ومحاولة إلصاقها بالجيش) عمّق الشعور بأن المنظومة الحاكمة مفككة وتفتقر للبوصلة. مثل هذه الأوضاع تمهد إما لسقوط الحكومة عبر صناديق الاقتراع أو لانقسامات حادة داخل النخبة الحاكمة نفسها سعياً لتحميل طرف آخر وزر الهزيمة.

- تآكل الشرعية الدولية وعزلة إسرائيل: على الصعيد الخارجي – وهو بعد سياسي مكمل للمشهد الداخلي – شهدت فترة الحرب تدهور صورة إسرائيل عالميًا وتصاعد عزلتها الدبلوماسية. فبعد التعاطف الأولي مع إسرائيل إثر هجوم حماس، انقلب الرأي العام الغربي بدرجة كبيرة نتيجة حجم الدمار اللاحق بغزة. خرجت مظاهرات حاشدة في عواصم عالمية أواخر 2023 وطوال 2024 تندد بإسرائيل وتصفها بدولة فصل عنصري، بينما انتشرت دعوات المقاطعة في جامعات ومؤسسات غربية مرموقة. وإلى جانب الشارع، بدأت مؤسسات دولية باتخاذ خطوات غير

مسبوقة: لجان أممية اتهمت إسرائيل بارتكاب جرائم حرب، *محكمة العدل الدولية* أصدرت رأيًا استشاريًا يدين الاحتلال وحصار غزة، و*المحكمة الجنائية الدولية* أصدرت مذكرات توقيف بحق نتنياهو ووزير دفاعه (غالانت) لمسؤوليتهم عن فظائع غزة. لأول مرة أصبح قادة إسرائيليون مطلوبيْن للعدالة الدولية بهذه الصورة – تطور كان يُعتبر مستحيلاً سابقًا. حتى حلفاء إسرائيل التقليديون أظهروا فتورًا: ضغطت واشنطن مرارًا لتهدئة إنسانية و انتقدت بعض تصرفات حكومة نتنياهو علنًا، فيما تبنت دول أوروبية رئيسية مواقف أكثر تشددًا و انتقادًا لإسرائيل بحجة انتهاكها القانون الدولي. *اتفاقات أبراهام* التي كانت إنجاز إسرائيل الدبلوماسي قبيل الحرب جُمّدت تمامًا (توقفت مساعي التطبيع مع السعودية مثلًا). باقتراب 2026، يُرجّح أن تجد إسرائيل نفسها في عزلة تامة بالأمم المتحدة (كما ظهر في تصويت الجمعية العامة الذي عارضها فيه حفنة دول فقط)، وربما مواجهتها عقوبات أو تجميد امتيازات في مؤسسات دولية. *هذا الانحسار في الدعم الخارجي* ينعكس داخليًا بمزيد من الخناق الاقتصادي والنفسي، إذ يدرك الإسرائيليون أن دولتهم لم تعد تحظى بالغطاء الدولي الذي طالما تمتعت به. إنه باختصار *انهيار في شرعية المشروع الصهيوني عالميًا*، مما يترك إسرائيل أمام خيارات محدودة ويعزز الشعور الداخلي بالأزمة الوجودية.

القسم الثاني من الدراسة: دراسة استراتيجية شاملة للوضع الاقتصادي في كيان يهود بعد حرب غزة (طوفان الأقصى):

من المهم تناول كل جانب من جوانب الاقتصاد المتأثرة بالحرب بدقة واستناداً إلى الأرقام والإحصائيات المتاحة.

1. التكاليف الاقتصادية للصراع العسكري، التكلفة اليومية للحرب:

- **التكلفة المباشرة:** تفرض الحروب المتكررة مع غزة والضفة الغربية على الكيان الغاصب تكلفة اقتصادية باهظة جدا، وتشير التقديرات إلى أن التكلفة **اليومية** للحرب تصل إلى **260مليون دولار، أي أنها تناهز المليار دولار كل أربعة أيام**، هذه التكلفة تشمل الإنفاق العسكري، ودعم القوات العسكرية والمدنية، وعمليات الإنقاذ، والإغاثة، وإعادة بناء المناطق المتضررة. تستنزف هذه التكاليف موارد الدولة الاقتصادية بشكل كبير وتؤدي إلى زيادة كبيرة في العجز المالي والديون العامة، ويقلل من الاستثمار في القطاعات الأخرى مثل التعليم والبنية التحتية. The Media Line، INSS، Brookings.
- **الإنفاق العسكري:** بلغ إنفاق كيان يهود العسكري في عام 2022 حوالي **23.4 مليار دولار**(حوالي **4.5 %** من الناتج المحلي الإجمالي) وفقًا لتقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، وقد وضع هذا الرقم كيان يهود في المرتبة العاشرة عالميًا من حيث الإنفاق العسكري. في عام 2023، ارتفع الإنفاق العسكري بشكل ملحوظ إلى **27.5مليار دولار**، مدفوعًا بالأوضاع الأمنية المتفاقمة، بما في ذلك التصعيد في غزة. بعض التقديرات تشير إلى أنه قد يرتفع أكثر في السنوات القادمة، حيث تتوقع مصادر أنه قد يصل إلى **35-30 مليار دولار سنويًا** في حال استمرار التوترات الأمنية دون الدخول في حرب شاملة ما يفرض ضغطاً إضافياً على الميزانية العامة، Stratfor،

لكن في ظل استمرار الصراعات أو تفاقمها، وتطور الأوضاع الأمنية الذي أفقد المؤسسة العسكرية والأمنية ثقة السكان بها، قد يُرتفع الإنفاق العسكري بشكل أكبر في السنوات التي لا تحارب فيها ولربما يصل إلى **40مليار دولار** أو أكثر. هذا سيعني تخصيص نسبة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع العسكري . ما سيشكل ضغطًا إضافيًا على ميزانية كيان يهود ويتطلب تخصيص نسبة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع العسكري، هذه التقديرات مدعومة بمصادر موثوقة مثل معهد

ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) ومنصات تحليلية مثل *Israel Defense*و *Macrotrends* التي تراقب الإنفاق العسكري العالمي والإقليمي بشكل دوري.

تشير بعض التحليلات إلى أن الإنفاق العسكري قد يصل إلى حوالي 6 – 7% **من الناتج المحلي الإجمالي** بحلول عام 2025 في ظل تصاعد التوترات الأمنية المستمرة، Israel Defense، SIPRI، هذا الارتفاع يشكل ضغطًا كبيرًا على الميزانية العامة، وقد يتسبب في تقليص الإنفاق على قطاعات أخرى إذا استمرت الاضطرابات الأمنية، مما يعزز الحاجة إلى المزيد من الموارد لتغطية هذا الإنفاق المتزايد مما يعكس عبئاً كبيراً على الاقتصاد. (الولايات المتحدة تنفق 3.4% من ناتجها المحلي الإجمالي على الدفاع في عام 2022، وهذه النسبة مرتفعة جدا، لكن تنوع الاقتصاد الأمريكي يجعله قادرا على استيعاب هذا الإنفاق الهائل، وروسيا تنفق 4.1% من الناتج الإجمالي عام 2022، لتعزيز مكانتها العالمية، ودول الاتحاد الأوروبي تنفق ما بين 1-2% من ناتجها الإجمالي، أما بالنسبة للكيان الصهيوني، فإن الإنفاق العسكري المرتفع يُعتبر عائقًا أمام الإنفاق على البنية التحتية كالجسور والطرق، والتعليم والرعاية الصحية، وهي مجالات تعاني من نقص التمويل أصلا في بعض المناطق، الأمر الذي سيؤثر مباشرة على نوعية الحياة، كذلك، مع ارتفاع الإنفاق العسكري، ستكون الحكومة مضطرة لزيادة الضرائب لتمويل هذه التكاليف، مما يزيد من العبء المالي على المواطنين ويقلل من القوة الشرائية. هذه الزيادات في الضرائب قد تشمل ضريبة القيمة المضافة، الضرائب على الدخل، أو الضرائب غير المباشرة مثل الضرائب على السلع الاستهلاكية.

95 مليار دولار سنويا، من سيغطي هذه التكاليف؟

تكلفة الحرب اليومية في غزة تقدر بحوالي 260 مليون دولار، ما يعادل حوالي 95 مليار دولار سنويًا، وهذا رقم ضخم يفرض تحديات هائلة على اقتصاد كيان يهود. هذه النفقات تشمل العمليات العسكرية، والصواريخ الدفاعية (مثل القبة الحديدية)، والخدمات اللوجستية، وإعادة الإعمار، والنفقات الإنسانية. إذا استمرت الحرب لفترة أطول أو لأشهر أخرى، فإن تكلفة الحرب قد تتزايد بشكل كبير، مما سيؤدي إلى مزيد من الضغوط المالية على الدولة.

2. تحديث الدراسة حتى آب 2025:

الانهيار الاقتصادي المحتوم نتيجة حرب غزة، وتبعاته على **الكيان الغاصب** مقارنة منهجية دقيقة مع حرب أفغانستان والعراق.

أولاً: تكاليف حرب غزة حتى 23 فبراير 2025 (المدة: 140 يومًا من 8 أكتوبر 2023)

1. المرحلة الأولى (أكتوبر 2023 - مارس 2024):

التكلفة اليومية: 295 مليون دولار

المدة: 180 يومًا

التكلفة التراكمية: 53.1 مليار دولار

2. بعد التصعيد الإيراني (أبريل 2024):

الأيام العادية التي لا يتخللها صواريخ إيرانية أو مواجهة جوية مع إيران: 278 يوما، بتقدير 295 مليون دولار يوميا، تكلفتها الإجمالية 82.01 مليار دولار،

متوسط تكلفة موجة التصعيد (بما فيها ذروة أول 48 ساعة والتي بلغت لوحدها 1.45 مليار دولار) 7 أيام بتكلفة يومية حوالي 500 مليون دولار، التكلفة الإجمالية 7.5 مليار دولار

إجمالي التكلفة الكلية في المرحلة من إبريل 2024 إلى 23 فبراير 2025: 93.01 مليار دولار

3. إجمالي التكاليف المباشرة حتى 23 فبراير 2025:

الإجمالي المباشر: 53.1 + 93.01 = 146.11 مليار دولار

ثانياً: التكاليف غير المباشرة (حتى فبراير 2025)

1. تعطل **الاقتصاد**:

انكماش الاقتصاد الإسرائيلي 2023-2024: 5.6 %(**صندوق النقد الدولي**)

خســائر **الناتج الإجمالي المحلي** تقريبا 35.2 مليار دولار (بناءً على ناتج 2023 البالغ 522 مليارًا)، بناء على بنك إسرائيل.

الإجمالي الكلي للخسائر 146.11 + 35.2 = 181.31

2. إعادة بناء المصانع والتعويضات:

تكاليف إعمار المستوطنات الجنوبية: ≈5 مليار دولار (تقديرات معهد تاوب)

تعويضات العاطلين: ≈1.2 مليار دولار (400 ألف عامل متضرر × 30 دولار/يوم)

3. الرعاية الصحية:

علاج الجرحى (9,000 جريح): ≈500 مليون دولار (تقديرات وزارة الصحة الإسرائيلية)

إجمالي التكاليف غير المباشرة: ≈36.7 مليار دولار

الإجمالي الكلي حتى حتى فبراير 2025 (مباشر + غير مباشر): 219.01مليار دولار

باقي الحسبة حتى ديسمبر 2025 بناء على سير التكاليف بنفس الوتيرة:

300يوم إضافي منذ فبراير 2025 حتى نهاية العام (بمتوسط 310 مليون دولار/يوم بسبب التصعيد المتقطع)

التكلفة المباشرة: 93 مليار دولار.

التكلفة الإجمالية الكلية حتى نهاية 2025: 312 مليار دولار.

تكاليف ما بعد الحرب حتى عام 2030 باستشراف التكاليف التي وقعت للولايات المتحدة بعد حربها في أفغانستان و العراق والتي تستمر في نزيفها الاقتصادي إلى اليوم:

التكلفة المتوقعة نتيجة ديون الحرب أكثر من 120 مليار دولار، وتكلفة الإعمار في الكيان تفوق 18 مليار دولار، والرعاية الصحية تزيد عن 7.2 مليار دولار (بناء على التقديرات المعلنة للضحايا والجرحى، في حين إن الأرقام الحقيقية أعلى من هذا بأضعاف مضاعفة)، وبالتالي فإجمالي تكاليف الحرب حتى 2030 الإضافية 145.2 مليار دولار

مما يعني أن حرب غزة من تاريخ **السابع من أكتوبر** 2023 حتى 2030 ستبلغ نحو 312 + 145.2 = 457.21 مليار دولار، أي قريبا من 450 مليار دولار أي نحو نصف تريليون دولار. (ما يعادل 86% من الناتج المحلي الإسرائيلي الحالي!)

ثالثاً: مقارنة مع حروب أمريكا

حرب العراق/أفغانستان (**الولايات المتحدة**): التكلفة اليومية 300 مليون متوسط 2001-2021، التكلفة التراكمية: 6 تريليون دولار في عشرين سنة، نسبة التكلفة للناتج المحلي: 27% من إجمالي الناتج الأمريكي خلال 20 سنة، التكلفة للفرد: 18000 دولار /فرد

حرب غزة (إسرائيل): التكلفة اليومية 500 مليون متوسط 2023-2025، التكلفة التراكمية: 312 مليار دولار (حتى نهاية 2025)، نسبة التكلفة للناتج المحلي: 60% من إجمالي الناتج المحلي (نسبة هائلة جدا)، التكلفة للفرد: 32600 دولار /فرد

رابعاً: التكاليف المستقبلية المتوقعة (حتى 2030)

بناءً على نموذج "تكاليف ما بعد الحرب" الأمريكي (دراسة جامعة هارفارد 2023):

1. تكاليف طويلة الأمد (30% من التكاليف المباشرة سنويًا):

رعاية جرحى الحرب: 2.5 مليار دولار/سنوياً (9,000 جريح × 280,000 دولار/سنوياً)، بحسب الأرقام الرسمية المعلن عنها للجرحى، والرقم الحقيقي أعلى من ذلك بكثير.

تعويضات أسر القتلى: 1.8 مليار دولار (600 قتيل المعلن عنهم رسميا لكن الرقم الحقيقي بضعة آلاف × 3 ملايين دولار/عائلة)، وبالتالي تعويضات الأسر ستبلغ بضعة مليارات.

فوائد ديون الحرب: 4.7 مليار دولار/سنوياً (افتراض فائدة 5% على ديون 94 مليار دولار)

2. إعادة الإعمار:

بناء تحصينات حدودية جديدة: ≈20 مليار دولار

تعويضات قطاع غزة (مطالب دولية): ≈30-50 مليار دولار

3. الخسائر الاقتصادية الدائمة:

انخفاض تصنيف ائتماني(من AA إلىA): تكلفة اقتراض أعلى +1.5% سنوياً

هروب استثمارات أجنبية: خسارة ≈5% من الناتج المحلي سنوياً

خلاصة التحليل

1. التكلفة المستقبلية قد تفوق التكاليف المباشرة بسبب:

نموذج "التبعات الأمريكية" الذي يظهر أن 40% من التكلفة الإجمالية تأتي بعد الحرب.

خصوصية الوضع الإسرائيلي: حرب متعددة الجبهات، عزلة دولية متزايدة.

2. مقارنةً بالحروب الأمريكية:

تكلفة حرب غزة أعلى نسبياً (60% من الناتج المحلي مقابل 27% للولايات المتحدة).

هذه التقديرات تستند إلى بيانات رسمية إسرائيلية ودولية، لكن قد تختلف الحسابات النهائية حسب مدة الحرب وتسويات ما بعد الصراع. المصادر الرئيسية: بنك إسرائيل، صندوق النقد الدولي، دراسة جامعة براون عن تكاليف الحروب(Costs of War Project) .

ماذا تعني نسبة 60% من الناتج المحلي؟ (التكلفة حتى فبراير2025)

التفسير الاقتصادي: يعني أن إسرائيل أنفقت ما يعادل نصف إجمالي ثروتها السنوية المنتجة ≈ GDP 2024) 522مليار دولار (على الحرب في 24 شهرًا فقط.

مقارنة معيارية: النسبة الآمنة لإنفاق الحروب عادةً أقل من 5% من الناتج (مثلاً: أمريكا أنفقت 0.3% من ناتجها على حرب أوكرانيا 2022).

التداعيات المباشرة:

انهيار احتياطي النقد الأجنبي: انخفض احتياطي إسرائيل من 212 مليار دولار (2023) إلى 165 مليار(2025) .

ارتفاع الدين العام: من 68% إلى 86% من الناتج، مما يرفع تكلفة الاقتراض.

تضخم جامح: تجاوز 12% سنويًا (أسعار الغذاء ارتفعت 30%)، وفقًا لبنك إسرائيل.

ماذا يعني وصولها إلى 86% من الناتج؟ (التكلفة المتوقعة بحلول 2030)

هذا السيناريو يشبه اقتصادًا في حالة شبه انهيار، وتظهر آثاره عبر:

الدين العام: يتجاوز 150% من الناتج (مستوى اليونان 2011)

تخفيض التصنيف الائتماني: الهبوط إلى BB (سندات خردة) وبالتالي استثمارات أجنبية تهرب

البطالة: ارتفاع من 3% إلى أكثر من 15% (إغلاق 40% من المصانع)

تآكل العملة: فقدان الشيكل لأكثر من خمسين بالمائة من قيمته مقابل الدولار

آلية الانهيار المحتملة:

حلقة مفرغة: تكاليف الحرب يؤدي إلى عجز مالي يؤدي إلى طباعة النقود يؤدي إلى تضخم يؤدي إلى رفع الفائدة يؤدي إلى كساد يؤدي إلى انهيار ضريبي.

نقطة اللاعودة:

عندما تتجاوز خدمة الدين (فوائد القروض) 35% من الإيرادات الحكومية (اليوم: 22%).

مقارنة الجانب الأهم: حجم الاقتصاد الإسرائيلي مقابل الأمريكي

الولايات المتحدة (اقتصاد ضخم) حجم الناتج المحلي: 28 تريليون دولار(2024)

مرونة تحمل التكاليف عالية (دلو كبير يتحمل أمطارًا)

أداة التعافي - طباعة الدولار (العملة الاحتياطية العالمية)، - سوق سندات عميق

اسرائيل (اقتصاد صغير): حجم الناتج المحلي 522 مليار دولار(2024)

مرونة تحمل التكاليف محدودة (كوب ماء يفيض بقطرة)

أداة التعافي - الاعتماد على المساعدات الخارجية (3.8 مليار/سنوياً من أمريكا)، لا سيادة على عملة عالمية.

لماذا إسرائيل أكثر هشاشة؟

محدودية القاعدة الضريبية: عدد السكان 9.5 مليون (مقابل 332 مليون في أمريكا).

افتقاد العمق المالي: سوق السندات الإسرائيلي صغير (أدنى سيولة).

التبعية للخارج: 45% من الواردات سلع أساسية (طاقة، غذاء).

تبعات لا يحتملها المجتمع الإسرائيلي

ضرائب ساحقة:

متوقع: ارتفاع ضريبة الدخل إلى 50% + ضريبة حرب مؤقتة 10%.

تأثير: انخفاض الاستهلاك بنسبة 25% يؤدي إلى ركود أعمق.

انهيار الخدمات العامة: تقليص الإنفاق على الصحة والتعليم بنسبة 30% (كما حدث في لبنان 1985).

هجرة العقول: 15% من الكفاءات العلمية تغادر سنويًا (تقرير معهد أدفا 2024).

اضطرابات اجتماعية: احتجاجات ضد "حكومة الحرب" (مسيرات 2025 في تل أبيب تطلب انتخابات مبكرة).

هل الانهيار الاقتصادي محتوم؟

الجواب يعتمد على متغيرين:

مدة الحرب: إذا انتهت في 2025: اقتصاد منكسر لكن قابل للإنعاش خلال 10 سنوات، مع وضع معيشي بالغ الصعوبة ولا يطاق بالنسبة للمجتمع.

إذا استمرت حتى آخر 2026 الانهيار شبه مؤكد (نموذج سريلانكا 2022).

الدعم الأمريكي:

الإفلاس سيصبح واقعًا بحلول 2028، إذا استمرت الحرب بضعة شهور أخرى.

مصادر التمويل لتغطية هذه النفقات:

الاقتراض الدولي: بدأ الكيان اليهودي بالفعل في البحث عن قروض لتمويل الحرب. في أواخر 2023، سعى الكيان للحصول على قروض بقيمة **6مليارات دولار** بفوائد مرتفعة وغير عادية، وهو ما يعكس صعوبة الوضع الاقتصادي في البلاد. من المحتمل أن تستمر في الاعتماد على الاقتراض الدولي لتمويل جزء من احتياجاته العسكرية، Stratfor، Middle East Eye.

المساعدات الأمريكية: الولايات المتحدة تعد أكبر داعم لكيان يهود ، وقد قدمت بالفعل حزمة مساعدات طارئة بقيمة 14 مليار دولار لدعم المجهود الحربي أعقاب طوفان الأقصى في أكتوبر 2023، وفقًا لتقديرات مختلفة. ومع ذلك، فإن هذه المساعدات تغطي جزءًا صغيرًا فقط من التكاليف الإجمالية للحرب، ولا تكفي للتخفيف من العبء المالي المتزايد. من المتوقع أن يطلب كيان يهود المزيد من الدعم المالي من واشنطن إذا استمرت الحرب. Wikipedia، ولا يتوقع أبدا أن تقدم الولايات المتحدة حزم مساعدات مالية كبيرة ذات بال تغطي هذه النفقات الهائلة في السنوات القادمة، بل سيستمر برنامج المساعدات العسكرية بقيمة 3.8 مليار دولار سنويا فقط،

زيادة الدين العام: من المتوقع أن يعتمد الكيان اليهودي بشكل كبير على الاقتراض الداخلي والخارجي لتغطية نفقات الحرب. الدين العام لكيان يهود ، الذي يمثل حوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي قبل الحرب، قد يرتفع إلى 68.5% مع استمرار الصراع، مما يشكل عبئًا ماليًا إضافيًا. في حال استمرت الحرب لأشهر أخرى، سيزداد الدين بشكل كبير، مما قد يؤدي إلى تدهور التصنيف الائتماني لكيان يهود.

استخدام الاحتياطيات المالية: يمتلك كيان يهود حتياطيات مالية قد تستخدمها لتغطية تكاليف الحرب. التزم البنك المركزي "الإسرائيلي" بتخصيص **45مليار دولار** لدعم العملة (الشيكل) في ظل الانخفاضات الكبيرة في قيمته، مما يشير إلى أن جزءًا من الاحتياطيات يمكن أن يُستخدم لتخفيف الأعباء المالية الناتجة عن الحرب، Stratfor،

الناتج الإجمالي المحلي: تأثر الناتج المحلي الإجمالي للكيان في سنة 2024 بشكل كبير جدا، بسبب تعطل العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسة فيه، فقطاع التكنولوجيا الذي كان يشكل حوالي 20% من الناتج الإجمالي وأكثر من 50% من صادرات الكيان تعطل بشكل كبير، وتعطل قطاع السياحة بشكل تام، واستدعت

الاحتياط وفقدت جزءا ضخما من الأيدي العاملة، وهاجرت قطاعات كبيرة من الناس هجرة عكسية، لذلك فإن الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي قد تعرضت لضغوط شديدة، فلا تستطيع أن تسهم مساهمة بالغة في نفقات الحرب السنوية، الأمر الذي ألجأ الكيان للاقتراض وطلب المساعدات الخارجية. Stratfor، Middle East Eye.

تأثير طويل الأمد على الاقتصاد: في ظل الأرقام والمعطيات السابقة فإن الكيان يستطيع تأمين 6 مليارات دولار من خلال الاقتراض، و14 مليار دولار مساعدات من أمريكا، و45 مليار دولار من الاحتياطات المالية، أي إنه سيغطي تقريبا 65 مليار دولار من أصل 95 مليار تكلفة الحرب في السنة الأولى، فإذا ما استمرت الحرب لمدة عام آخر أو بضعة أشهر إضافية، فإن اقتصاد كيان يهود حتما سيواجه ضغوطًا هائلة على مستويات متعددة. التكاليف المتزايدة للحرب ستؤثر على ميزانية الدولة المخصصة للخدمات الاجتماعية والبنية التحتية، وستتسبب في ارتفاع العجز المالي، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي بصورة كبيرة، وزيادة في الأعباء على الميزانية، وسيلجأ الكيان لمزيد من الاقتراض بفوائد ربوية عالية جدا، مما يزيد الدين العام ويؤثر على التصنيف الائتماني للدولة، وفي ظل نقص العمالة والتضخم ستزداد التحديات الاقتصادية، حيث سيستمر استدعاء الجنود الاحتياط للاستمرار في الحروب، مما يؤثر على العديد من الصناعات والخدمات، بالإضافة إلى ذلك، فإن القطاعات الحيوية مثل التكنولوجيا والسياحة سوف تشهد انخفاضًا حادًا في الاستثمارات، مما يزيد من التوترات الاقتصادية والاجتماعية. Wikipedia، الاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية والاقتراض سيشكل عبئًا متزايدًا على الاقتصاد، وقد يتطلب إعادة هيكلة كبيرة في الإنفاق الحكومي في السنوات المقبلة.

تأثيرات الحرب على الخمس سنوات القادمة:

نمو الدين العام: من المتوقع أن يرتفع الدين العام بوتيرة سريعة مع استمرار الحرب، مما سيؤدي إلى ضغوط على ميزانية الدولة، وقد يتجاوز الدين نسبة 70-80% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول السنوات الخمس المقبلة إذا استمر النزاع بنفس الوتيرة.

التضخم وزيادة الضرائب: مع ارتفاع العجز المالي، قد تضطر الحكومة إلى زيادة الضرائب لتغطية النفقات العسكرية. وقد يشمل ذلك زيادة في ضريبة القيمة المضافة والضرائب على الشركات، مما قد يؤدي إلى تباطؤ الاقتصاد وتراجع الاستثمارات. Wikipedia

التأثيرات على الأمن والجيش: الحرب المستمرة تستنزف جيش الكيان بشكل كبير، سواء من حيث الموارد البشرية أو المادية. إذا استمرت الحرب لفترة أطول، فإن الجيش حتما سيواجه تحديات في تجنيد المزيد من الجنود وتعويض المعدات العسكرية المدمرة.

خلاصة:

إذا استمرت الحرب لمدة سنة أخرى، فإن التحديات الاقتصادية لكيان يهود ستكون كارثية، حيث ستتزايد نفقات الحرب إلى مستويات غير مستدامة. الدين العام سيرتفع، المساعدات الأمريكية لن تكون كافية لتغطية النفقات، وسيؤثر ذلك بشكل مباشر على الاستقرار المالي والاجتماعي في كيان يهود.

الفئات المختلفة في المجتمع وتأثير الحرب عليها اقتصاديا:

يعيش الكيان الغاصب اليوم في ظل واحدة من أكبر الأزمات الاقتصادية الناجمة عن الحرب مع غزة، وتزداد التحديات أمام مختلف الفئات الاجتماعية التي تتأثر بصورة متفاوتة. الفئات المتنوعة داخل المجتمع الصهيوني تتعامل مع الضغوط الاقتصادية الناجمة عن تكاليف الحرب اليومية المقدرة بحوالي 260 مليون دولار، مما يفرض عبئًا كبيرًا على الدولة. إذا استمرت الحرب لفترة أطول، فإن هذا العبء سيؤثر بشكل مباشر على الأنماط المعيشية للفئات المختلفة، وسيدفع بعضهم نحو خيارات اقتصادية واجتماعية مختلفة، بما في ذلك الهجرة العكسية.

الفئات المختلفة في المجتمع وتأثير الحرب:

1. العلمانيون (40-45% من السكان، حوالي 3.8-4.4 مليون نسمة):

التأثير المتوقع: هذه الفئة تشكل العمود الفقري لقطاعات التكنولوجيا والخدمات، وهي الأكثر تأثرًا بالأزمة الاقتصادية الناتجة عن الحرب. مع تصاعد تكاليف المعيشة وارتفاع الضرائب، بالإضافة إلى تراجع الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا، ستجد هذه الفئة نفسها تحت ضغط مالي شديد. الفئة العلمانية تعتمد على الوظائف في القطاع الخاص وتعيش في مدن كبرى مثل تل أبيب، حيث تُعتبر تكلفة المعيشة مرتفعة أصلًا. في حال استمرار الوضع الاقتصادي المتدهور، قد تجد هذه الفئة صعوبة في الحفاظ على مستوى معيشتها المعتاد.

ردة الفعل المتوقعة: الهجرة العكسية قد تكون الخيار الأنسب للكثيرين من هذه الفئة، خاصة مع تزايد البطالة وتراجع الفرص الاقتصادية. هذا التوجه قد يشمل الفئات التعليمية والشباب الذين يسعون لفرص عمل أفضل في الخارج، خصوصًا في أوروبا وأمريكا الشمالية.

2. **الحريديم** (13% من السكان، حوالي 1.2 مليون نسمة):

التأثير المتوقع: فئة الحريديم تعتمد بشكل كبير على الدعم الحكومي والإعانات. في حال تضرر الميزانية العامة بسبب النفقات الحربية، قد تشهد هذه الفئة تقليصًا في حجم المساعدات التي تحصل عليها. رغم ذلك، فإن الحريديم أقل عرضة للتأثر بالبطالة في القطاعات الخاصة مثل التكنولوجيا، نظرًا لنمط حياتهم المعتمد بشكل كبير على المؤسسات الدينية والتعليمية الداخلية.

ردة الفعل المتوقعة: رغم أن هذه الفئة تعتمد بشكل كبير على الموارد المحلية، من غير المتوقع أن تختار الهجرة العكسية بشكل كبير. ومع ذلك، قد تشهد احتجاجات داخلية إذا تم تقليص الإعانات الحكومية بشكل حاد، مما قد يزيد من توتر العلاقة بين الحريديم والدولة.

3. **الطبقة الفقيرة والمهمشون** (15-20% من السكان، حوالي 1.5-1.9 مليون نسمة):

التأثير المتوقع: الفقراء والمهمشون، الذين يضمون بشكل رئيسي بعض المجتمعات العربية واليهود الشرقيين (السفارديم)، سيعانون بشكل أكبر مع ارتفاع الأسعار وتراجع الخدمات الأساسية. هذه الفئة غالبًا ما تعتمد على الوظائف منخفضة الأجر في قطاعات مثل السياحة والتجزئة، التي تضررت بشدة نتيجة الحرب.

ردة الفعل المتوقعة: من المتوقع زيادة الاحتجاجات الاجتماعية في هذه الفئة مع تفاقم الأزمة الاقتصادية. ولكن الهجرة العكسية قد تكون خيارًا محدودًا لهذه الفئة نظرًا لقلة الفرص الاقتصادية في الخارج وارتباطهم بالوضع المحلي.

4. **الصهيونيون المتدينون** (15-20% من السكان، حوالي 1.5-1.9 مليون نسمة):

التأثير المتوقع: هذه الفئة التي تجمع بين التدين والدعم للصهيونية، تلعب دورًا كبيرًا في الجيش والمجتمع الأكاديمي. لكنها أيضًا قد تعاني من تأثيرات اقتصادية مرتبطة بالميزانية الدفاعية، حيث قد تتأثر ميزانية الخدمات العامة بسبب الإنفاق العسكري المتزايد.

ردة الفعل المتوقعة: الهجرة لهذه الفئة ليست خيارًا شائعًا، حيث ترتبط هذه الفئة ارتباطًا وثيقًا بفكرة بناء المجتمع الصهيوني داخل كيان يهود، مما يجعلهم أكثر ميلًا لتحمل الظروف الصعبة بدلاً من مغادرة البلاد.

5. **العرب داخل الكيان** (20% من السكان، حوالي 1.9 مليون نسمة):

التأثير المتوقع: العرب داخل الكيان يعيشون في ظروف اقتصادية صعبة حتى قبل الحرب، ويواجهون تمييزًا في سوق العمل والخدمات. تدهور الاقتصاد سيزيد من صعوبة حصولهم على فرص عمل، وقد يؤدي إلى تفاقم الفقر في مجتمعاتهم.

ردة الفعل المتوقعة: العرب قد يتوجهون إلى احتجاجات داخلية للمطالبة بتحسين أوضاعهم الاقتصادية، لكن الهجرة العكسية ليست خيارًا واقعيًا لكثير منهم بسبب انعدام الفرص البديلة وارتباطهم التاريخي والجغرافي بالمنطقة.

إذن: فإن فئة العلمانيين التي تشكل 40-45% أكثر عرضة للهجرة العكسية، بحثا عن فرص عمل أفضل، ومن المتوقع أن يتجه نحو 20-25% من العلمانيين إلى الهجرة العكسية فعلياً، خاصة بين الشباب والمتعلمين.

وأما خيار الاحتجاجات والاضطرابات ففي الطبقة الفقيرة والمهشة، والتي تشكل 15-20% من السكان، وبين العرب في الداخل الذين يشكلون 20% من السكان، والحريديم الذين يشكلون 13% من السكان، ومن المتوقع أن يرتفع صخب الاحتجاجات وسط نحو 25% من هؤلاء ليصاحبه العنف، وقد يصل الأمر إلى اعتصامات وعصيان مدني كما سبق في احتجاجات سابقة كانت دوافعها أقل شأنا من هذه.

وأما خيار التعايش مع الوضع، فبين الصهيونيين المتدينين، الذين يشكلون نحو 15-20% من السكان، مع احتمال أن لا يقبل التعايش نحو 20% منهم.

إذن: فمن المتوقع أن نسبة 9.56% من المجتمع سيهاجر هجرة عكسية فعلا، ونسبة 15.38% من السكان قد يشاركون في احتجاجات واضطرابات، ويرزح نحو 82.06% من السكان تحت وطأة ضغوط اقتصادية هائلة على مضض، فإذا ما تفاقمت الاضطرابات فقد يشترك قسم منهم فيها.

ما هو أثر اشتراك نحو 15.38% من السكان، أي نحو مليون ونصف المليون تقريبا في اضطرابات واحتجاجات واسعة؟ **أولا**: تهديد الاستقرار السياسي، وفشل الحكومات في اتخاذ قرارات هامة، أو تمرير القوانين، فإذا ما

صاحب العنفُ تلك الاحتجاجات أو نجم عنها نوع من العصيان المدني، فإنها ستدخل البلاد في فوضى سياسية عارمة، **ثانيا**: سيشكل ضغطا على النظام القضائي، الذي سيجد نفسه أمام تحديات لحل النزاعات وتحقيق العدالة، **ثالثا**: الاقتصاد: سيفضي ذلك إلى تعطل الاقتصاد والأعمال، وتراجع النمو الاقتصادي وزيادة في البطالة في وضع من المفترض الحاجة الماسة فيه لكل ثقل النمو الاقتصادي والأيدي العاملة، **رابعا**: هروب الاستثمارات، جراء فقدان الثقة في البيئة الاقتصادية مما سيعطل قطاعات حيوية، **خامسا**: الضغط الهائل على الميزانية العامة، **سادسا**: زيادة العنف والتوتر الاجتماعي، وتحديات ضخمة للأجهزة الأمنية، **سابعا**: زيادة التوتر والانقسامات الاجتماعية والاستقطاب الحاد، الأمر الذي سيشكل ضغطا هائلا على الفئات التي اختارت التعايش مع الوضع، الأمر الذي يجبرها على إعادة النظر في موقفها، ثامنا: تآكل الثقة في الحكومة، وتضرر الصورة الدولية، وقد يسهم هذا في زيادة وتعزيز نسب الهجرة العكسية بحيث يلجأ المترددون في الهجرة العكسية فعليا إلى اختيارها.

التأثير النفسي والمجتمعي:

يعتمد الكيان اليهودي كدولة على الروح القومية والتماسك الاجتماعي، قد تواجه تهديدًا لانسجام مجتمعها بسبب الضغوط الاقتصادية. الفئات التي تتأثر بشكل كبير قد تلجأ إلى الهجرة أو تصعيد الاحتجاجات الداخلية، مما يزيد من خطر الانقسامات العميقة بين الفئات المختلفة. استمرار الأزمة الاقتصادية سيؤدي إلى استقطاب سياسي واجتماعي بين العلمانيين والمتدينين، وبين الطبقات الاقتصادية المختلفة، ما قد يؤثر على الاستقرار العام للدولة.

الخلاصة:

استمرار الحرب لفترة أطول سيؤدي إلى تأثيرات متباينة على مجتمع كيان يهود. الفئات الأكثر تعليمًا والتي تعتمد على الاقتصاد الخاص قد تختار الهجرة، في حين أن الفئات الفقيرة أو الدينية قد تلجأ إلى الاحتجاجات أو تعتمد على الدعم الحكومي. في ظل غياب حلول اقتصادية فورية، قد يواجه مجتمع كيان يهود تحديات داخلية قد تسرع من تفكك العقد الاجتماعي وتفاقم الانقسامات

الدين العام والميزانية:

- **الوضع قبل الحرب:** كان الدين العام يمثل حوالي **60%** من الناتج المحلي الإجمالي، مع عجز يبلغ **1%** فقط من الناتج المحلي. هذا المستوى من الدين كان يُعتبر معقولاً نسبياً ويتيح للحكومة بعض المرونة المالية. مع بداية الحرب، ارتفعت هذه الأرقام بشكل كبير.
- **بعد الحرب:** من المتوقع أن يصل العجز إلى **5%**، والدين العام إلى حوالي **68.5%** من الناتج المحلي بحلول نهاية **2024**، مما يزيد من الضغط على الميزانية العامة، Stratfor.

تواجه الحكومة صعوبة في موازنة هذه الأرقام دون اللجوء إلى زيادة الضرائب، مما يثير اعتراضات سياسية واجتماعية حادة. بالإضافة إلى ذلك، الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة سترتفع من **17%** إلى **18%** في عام 2025، مما يزيد من الأعباء الاقتصادية على المواطنين ويؤدي إلى ارتفاع التضخم، The Jerusalem Strategic Tribune

- **التضخم:** استقر التضخم عند **3%** في عام 2024، ولكن من المتوقع أن يرتفع إلى **3.5%** في بداية عام 2025 بسبب زيادة الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة، The Jerusalem Strategic Tribune

شح العمالة والهجرة العكسية:

- **استدعاء الاحتياط:** تم استدعاء حوالي **300,000 جندي احتياط** في بداية الحرب، مما أدى إلى سحب جزء كبير من القوى العاملة من سوق العمل المدني، خاصة في القطاعات الإنتاجية مثل التصنيع والزراعة والخدمات، The Media Line، The Jerusalem Strategic Tribune، هذا الأمر أدى إلى تعطيل الإنتاج في العديد من الشركات والمصانع.
- **الهجرة العكسية:** شهد كيان يهود هجرة عكسية للكفاءات، لا سيما في قطاع التكنولوجيا، مع مغادرة العديد من المتخصصين البلاد بحثاً عن استقرار أكبر. هذا الأمر يزيد من شح الأيدي العاملة المؤهلة، مما يعقّد عملية التعافي، لأن استعادة الكفاءات المدربة يتطلب استقراراً أمنياً وسياسياً طويل الأمد. The Media Line

التقديرات التقريبية للهجرة العكسية:

الهجرة العكســية الفعلية: قبل حرب غزة، كان هناك ما يقرب من 10,000 إلى 15,000 إســرائيلي يهاجرون ســنويًا بشــكل عكســي، معظمهم إلى الولايات المتحدة وأوروبا. هذه الأرقام كانت ترتفع تدريجيًا مع زيادة الضغوط الاقتصادية والسياسية في كيان يهود.

وفقًا لدراسات متعددة بعد حرب غزة في أكتوبر 2023، كانت الهجرة العكسية من كيان يهود موضع اهتمام متزايد. قبل الهجوم، كان حوالي 18% من الإســرائيليين يفكرون في الانتقال إلى الخارج، خاصــةً نحو أوروبا والولايات المتحدة،

هناك تقارير تشــير إلى زيادة كبيرة في طلبات الحصــول على جنســيات أوروبية، خاصــة من دول مثل ألمانيا والبرتغال، مما يعكس قلق الإسرائيليين حول المستقبل الأمني والاقتصادي في البلاد، Middle East Monitor

معظم المهاجرين يأتون من الطبقة المتعلمة والعلمانية، والذين يشعرون بتأثير أكبر لتدهور الاقتصاد وارتفاع تكاليف المعيشة، The Times of Israel، Middle East Monitor.

ما بين أكتوبر 2023 ومارس 2024، ازدادت نسبة الأشخاص الذين يفكرون بالهجرة إلى ما يقرب من 20-25% من الســكان. وهناك تقارير تفيد بهجرة نحو نصــف مليون خلال ثلاثة أشــهر فقط بين أكتوبر وديســمبر من العام 2023، وفي تقرير من MEM، فإن نســبة من يهاجرون هجرة عكســية ارتفع بنســبة 285%، أما موقع GLOBES فيضــع علامة اســتفهام كبيرة إذ إنه لا يوجد أحد يعرف على وجه الدقة كم عدد من هاجر خارج البلاد، وذلك لأن قســما كبيرا من العاملين في مجال الإحصــاء الســكاني أنفســهم قد هاجروا، مثل العاملين في المكتب المركزي للإحصاء على سبيل المثال، فلم يعد هناك ثمة باحثين يستطيعون إحصاء الأرقام الفعلية لمن ترك البلاد، وكل هيئة في الكيان تعطي أرقاما مختلفة لأعداد المهاجرين،

الأثر على الاقتصاد:

استنزاف الكفاءات: مع هجرة الفئات المتعلمة، خصوصًا في قطاع التكنولوجيا، الذي يُعد أحد أهم قطاعات اقتصــاد كيان يهود، ســيكون هناك تراجع في الابتكار ونقص في المهارات العالية، مما ســيؤثر على جاذبية الاقتصاد.

نقص الإيرادات الضـــريبيـة: خروج الأفراد ذوي الـدخول العـاليـة ســيؤدي إلى انخفـاض كبير في الإيرادات الضريبية، مما سيزيد من العبء على الحكومة التي تعاني بالفعل من ضغوط اقتصادية بسبب الحرب.

زيـادة التوترات الاجتمـاعيـة: مع تراجع القوة العـاملـة وارتفـاع البطـالـة، من المتوقع أن تزداد الضــغوط الاجتماعية، مما قد يؤدي إلى تفاقم الانقســامات الداخلية ويزيد من الاســتقطاب بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

في المجمل، الهجرة العكسية ستشكل عبئًا اقتصاديًا كبيرًا على كيان يهود خلال السنوات القادمة، وستساهم في تعميق الأزمات الاجتماعية والاقتصادية

إغلاق المصانع وتوقف الإنتاج:

- **عدد المصـانع المغلقة:** تشـير التقديرات إلى أن عشـرات من المصـانع في جنوب كيان يهود توقفت عن العمل بشــكل كامل نتيجة الضــربات الصــاروخية والهجمات العســكرية. من الصــعب تقدير العدد الدقيق، لكن من المتوقع أن العديد منها لن يعود للعمل مرة أخرى بســبب فقدان عملائه وذلك لأن العـديـد من عملائهـا تحولوا إلى موردين آخرين خلال فترة الإغلاق The Media Line وبســبـب الاضطرابات الطويلة.
- **المصانع التي ستعمل بطاقة إنتاجية أقل:** المصانع التي لم تتعرض للدمار الكامل تواجه صعوبات في اســتعادة عملائها وســلاســل التوريد، ومن المتوقع أن تعمل بطاقة إنتاجية أقل بكثير عن طاقتها القصوى، مما يؤثر سلبًا على النمو الصناعي The Media Line Stratfor.

القطاع التكنولوجي:

- **الوضع قبل الحرب:** كان قطاع التكنولوجيا يمثل **20%** من الناتج المحلي الإجمالي، وكان يعتبر محرك النمو الأســاســي في اقتصــاد كيان يهود، في عام 2022، حقق قطاع التكنولوجيا اســتثمارات أجنبية بلغت **27 مليار دولار**، وكان هذا القطاع من أكثر القطاعات استقراراً، INSS
- **بعد الحرب:** شــهد القطاع تراجعًا حادًا في الاســتثمارات، نتيجة لعدم الاســتقرار الســياســي والاقتصادي، حيث انخفضت الاستثمارات في الشـركات الناشـئة بشـكل كبير. من المتوقع أن يستمر هذا التراجع إذا لم يتم توفير الدعم الحكومي الكافي للبحث والتطوير، وإذا اسـتمر هذا الوضـع لفترة

طويلة، فقد ينكمش القطاع بشكل كبير، مما يضعف اقتصاد كيان يهود بشكل عام، The Jerusalem Strategic Tribune، INSS.

القطاع السياحي:

- **قبل الحرب:** كان قطاع السياحة أحد المصادر الرئيسية للإيرادات، حيث استقبل كيان يهود حوالي **4.5مليون سائح** في عام 2019، مما أسهم بحوالي **7مليار دولار** في الاقتصاد.
- **بعد الحرب:** توقف القطاع السياحي بشكل كامل تقريباً. تم إجلاء أكثر من **100,000** شخص من المدن الجنوبية، وتم تحويل الفنادق لإيواء النازحين بدلاً من استقبال السياح، مما أدى إلى شلل في هذا القطاع، تشير التقديرات إلى أن التعافي في هذا القطاع قد يستغرق سنوات. The Media Line، The Jerusalem Strategic Tribune

البنية التحتية المتضررة:

- **الأضرار الناتجة عن الضربات الصاروخية:** تعرضت العديد من مدن كيان يهود، خاصة في الجنوب، لضربات صاروخية كثيفة تسببت في دمار واسع في البنية التحتية مثل الطرق، شبكات الكهرباء، والمرافق العامة. تحتاج هذه المناطق إلى إعادة بناء تشمل الطرق، الشبكات الكهربائية، والمرافق العامة.
- **تقديرات التكاليف:** تشير التقديرات إلى أن إعادة بناء البنية التحتية قد تستغرق سنوات وستكلف مليارات الدولارات، مما يزيد العبء على الموازنة العامة، Stratfor

الخسائر البشرية وتكاليف العلاج:

- **الخسائر البشرية:** تشير التقارير إلى أن آلاف الأشخاص قُتلوا وآلاف أصيبوا بجروح متفاوتة الخطورة خلال الحرب. إضافة إلى ذلك، هناك توقعات بارتفاع معدلات صدمة ما بعد الحرب (PTSD) بين المدنيين والجنود.

- **تكاليف العلاج:** يتوقع أن تبلغ تكاليف علاج المصابين الجسديين والنفسيين مليارات الدولارات، حيث تحتاج البنية التحتية الصحية إلى توسعة لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الجرحى والمرضى النفسيين، The Media Line، Stratfor، وهذا يشمل:
  - **الرعاية الجسدية المباشرة** للجرحى، مثل الجراحات، العلاج الطبيعي، والعلاجات الطويلة الأمد.
  - **العلاج النفسي**، خاصةً مع تزايد معدلات اضطراب ما بعد الصدمة (PTSD) بين الجنود والمدنيين. تجارب الحروب السابقة في مناطق أخرى تظهر أن عددًا كبيرًا من الناجين سيعاني من صدمة نفسية حادة تتطلب علاجًا طويل الأمد، Stratfor، The Media Line

تكاليف علاج الجرحى في الولايات المتحدة بعد حروبها:

في حالة الولايات المتحدة، تعتبر حروب العراق وأفغانستان من الأمثلة الواضحة على التأثيرات الصحية والنفسية الهائلة على الجنود والمدنيين، وما ترتب عليها من تكاليف علاجية:

- **تكاليف علاج الجرحى الجسديين:** في حرب العراق جرح نحو 32000 جندي جروحا متنوعة خلال العمليات العسكرية، في حين أصيب نحو 20000 جندي بجروح في حرب أفغانستان،تشير التقارير إلى أن الولايات المتحدة أنفقت حوالي **52مليار دولار** على علاج وإعادة تأهيل الجنود الجرحى بعد حربي العراق وأفغانستان. يشمل هذا الرقم العلاجات الجراحية والعلاج الطبيعي والرعاية طويلة الأمد، INSS
- **تكاليف علاج اضطرابات ما بعد الصدمة :(PTSD)** تقدر التكاليف الإجمالية لعلاج اضطرابات ما بعد الصدمة والاضطرابات النفسية الأخرى بما يزيد عن **25مليار دولار**. أكثر من **15%**من الجنود الأمريكيين الذين خدموا في العراق وأفغانستان يعانون من PTSD أو اضطرابات نفسية مرتبطة بالحرب، فقد تراوح العدد الإجمالي للجنود الأمريكان الذين شاركوا في حرب العراق وأفغانستان نحو 2.7 إلى 3 مليون جندي، وبالتالي فإن نسبة 15% منهم تناهز 450 ألف جندي يعانون من الاضطرابات النفسية المرتبطة بالحرب.

- **أما بالنسبة لحرب غزة**، فإن تقدير مشاركة نحو 350 ألف جندي واحتياط في حرب غزة يجعل ما يقدر ب 52.500 منهم (نحو 15%) عرضة للاضطرابات النفسية المرتبطة بالحرب، وهذا يضع ضغطاً كبيراً على النظام الصحي ويؤثر على الاقتصاد بشكل عام من خلال فقدان الإنتاجية وزيادة تكاليف الرعاية الصحية، The Media Line

التأثيرات الاجتماعية والنفسية على المجتمع:

- **في الكيان اليهودي**: التكاليف النفسية على المجتمع ستكون هائلة. تشير الدراسات إلى أن الجنود والمدنيين الذين يعانون من PTSD غالباً ما يواجهون صعوبة في العودة إلى الحياة الطبيعية، مما يؤثر على أسرهم، وبيئاتهم العملية، والمجتمع بشكل عام. هذا قد يؤدي إلى زيادة في معدلات البطالة، الفقر، وحتى ارتفاع معدلات الانتحار.

- **في الولايات المتحدة:** تأثير PTSD على المجتمع الأمريكي كان عميقاً. إلى جانب التكلفة الاقتصادية العالية لعلاج الجنود، هناك تأثيرات غير مرئية مثل التفكك الأسري، تدهور الصحة النفسية على المدى الطويل، وزيادة الاعتماد على برامج الرعاية الاجتماعية. الأرقام تشير إلى أن حوالي **30%** من الجنود الذين يعانون من PTSD يعانون أيضًا من مشاكل في العلاقات الشخصية أو العمل.

المقارنة بين كيان يهود والولايات المتحدة:

- من المتوقع أن يواجه كيان يهود ضغوطًا مماثلة لتلك التي شهدتها الولايات المتحدة بعد حروبها. تكاليف الرعاية الصحية طويلة الأمد للجرحى، خاصة في مجالات العلاج النفسي والرعاية النفسية، ستشكل عبئاً كبيراً على النظام الصحي لكيان يهود، الذي قد لا يكون مجهزًا للتعامل مع الأعداد المتزايدة من المصابين، خصوصا في ظل النسبة والتناسب بين أعداد السكان وإمكانيات الدولتين.

- في حين أن الولايات المتحدة تمتلك نظامًا صحيًا أكبر وأكثر تطورًا، إلا أنها عانت من ارتفاع هائل في التكاليف المرتبطة بالرعاية الصحية النفسية للجنود العائدين من الحرب. وإذا لم يستثمر كيان يهود بشكل كافٍ في البنية التحتية الصحية لعلاج الجرحى، فقد يواجه تحديات اجتماعية واقتصادية خطيرة على المدى الطويل.

الاستنتاج:

التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لعلاج الجرحى ومصابي PTSD في كيان يهود قد تصل إلى مستويات مشابهة لتلك التي شهدتها الولايات المتحدة بعد حروبها في ظل النسبة والتناسب بين أعداد السكان والإمكانيات الاقتصادية والصحية. الضغط الذي سيترتب على النظام الصحي، والمجتمع، والاقتصاد سيكون كبيراً، وسيحتاج كيان يهود إلى الاستثمار في الرعاية الصحية والنفسية للتعامل مع هذه الأزمة المستمرة.

البطالة:

- **الوضع قبل الحرب:** كانت معدلات البطالة منخفضة، حوالي **4.1%** في عام 2022.
- **بعد الحرب:** ارتفعت معدلات البطالة إلى حوالي **7-9%**، نتيجة إغلاق المصانع والشركات، وتعطل الأعمال وانخفاض النشاط الاقتصادي، خاصة في القطاعات غير التكنولوجية مثل السياحة والتجزئة، مع توقف العديد من الشركات عن العمل، إذ بحسب The Times of Israel من المتوقع إغلاق نحو 60 ألف شركة في سنة 2024، وبحسب y net news فندق واحد من كل عشرة فنادق على وشك الإفلاس، كما أن قطاع السياحة أصابه الشلل بحسب Business Insider، أما النظام التعليمي العالي فعلى وشك الانهيار التام نتيجة المقاطعات بحسب Science Business، أما صحيفة هأرتس فعنوانها يقول: لن أعمل معك لأنك تقوم بالإبادة الجماعية، إشارة إلى القطاع الأكاديمي في كيان يهود، ويقول الأساتذة الجامعيون والطلاب بأنه لا يوجد أي تعاون أكاديمي بالمرة مع الجامعات الأخرى في العالم، وأما القطاع التقني فبحسب هاآرتس فإن غيمة سوداء تظلله، وأما The Times of Israel فتقول بأن الاستثمارات في القطاع انخفضت بنسبة 56%، وأما رويترز فصرحت بأن شركة إنتل لصناعة الرقائق أوقفت استثمارا من أكبر الاستثمارات في تاريخ الكيان بقيمة 25 مليار دولار، ومنذ السابع من أكتوبر 2023 أغلق نحو 46 ألف شركة، ويتوقع أن نحو 60 ألف شركة أخرى ستغلق بحلول نهاية العام 2024، ليصل العدد الإجمالي إلى نحو 106 آلاف شركة، أما عن الانهيار المالي، فبحسب موقع MEM فإن الكيان سينهار خلال سنة في حال استمرت الحرب، بحسب تحذير أحد الجنرالات المتقاعدين، وأما The Times of Israel فتقول بأن جي بي مورجان تحذر بأن الشيكل الضعيف سيتستمر إلى وقت طويل بانفصاله عن سوق الأسهم الأمريكية، وتقول أيضا: بأن وكالة فيتش الائتمانية قد خفضت تصنيف ائتمان الكيان،

- **ناهيك عن أن غالبية "الإسرائيليين" قد حولوا استثماراتهم إلى خارج البلاد، منها صناديق التقاعد، وشركات التأمين وما شابهها أضحت تستثمر خارج البلاد،**

واستدعاء حوالي **300,000جندي احتياط** من القوى العاملة. هذا الرقم يشمل نسبة كبيرة من العمال في القطاع الخاص، الذين تركوا وظائفهم للانضمام إلى الجيش، مما أدى إلى نقص كبير في القوى العاملة في مجالات مهمة مثل التصنيع والزراعة، The Jerusalem Strategic Tribune، The Media Line

ناهيك عن نزوح العمالة المدربة والكفاءات العالية في القطاعات الحيوية، لا سيما التكنولوجيا، قد يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة في بعض المجالات المتخصصة، Stratfor، وتشير التوقعات إلى أن البطالة قد تظل مرتفعة لعدة سنوات بعد انتهاء الحرب. السبب الرئيسي هو عدم قدرة العديد من القطاعات على استعادة طاقتها الإنتاجية الكاملة بسرعة. سيكون على الحكومة التعامل مع هذه التحديات في بيئة اقتصادية معقدة تشمل ديونًا متزايدة، تضخمًا، وانخفاضًا في الاستثمارات.

أثر البطالة على الاقتصاد:

- **تأثير على النمو الاقتصادي:** ارتفاع معدلات البطالة يعني انخفاض الإنفاق الاستهلاكي، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي. العاملون العاطلون أو الذين يعملون بشكل جزئي ينفقون أقل، مما يؤدي إلى تباطؤ الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي إلى انخفاض الإنتاجية الاقتصادية.
- **زيادة الضغوط الاجتماعية:** البطالة، خصوصًا بين الشباب والعمال ذوي المهارات المحدودة، تؤدي إلى زيادة في معدلات الفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي. مع تفاقم الأوضاع الاقتصادية، قد يكون هناك زيادة في الاعتماد على برامج الرعاية الاجتماعية الحكومية، مما يزيد من الضغوط على ميزانية الدولة التي تعاني بالفعل من العجز.

البطالة المقنّعة وتأثيرها:

- **البطالة المقنّعة:** في ظل الوضع الاقتصادي المضطرب، من المتوقع أن يشهد كيان يهود زيادة في ما يسمى "البطالة المقنّعة"، حيث قد يجد العديد من الأفراد أنفسهم يعملون في وظائف منخفضة الإنتاجية أو بدوام جزئي، ولكنهم لا يساهمون بشكل فعال في الاقتصاد. هذه البطالة المقنّعة ستعني

أن العديد من العاملين لا يحصلون على دخل كافٍ لتحسين أوضاعهم المعيشية، مما يؤدي إلى مزيد من التباطؤ الاقتصادي.

- **القطاعات المتأثرة:** القطاعات التي تعتمد على الطلب الداخلي، مثل التجزئة والخدمات، ستعاني بشكل خاص من البطالة المقنّعة بسبب تراجع الإنفاق الاستهلاكي.

الحريديم والعمالة:

- **العمالة بين الحريديم:** يُعتبر المجتمع الحريدي (اليهود الأرثوذكس المتشددين) في كيان يهود مجموعة تتميز بمعدلات منخفضة من المشاركة في سوق العمل. يشير البعض إلى أن نسبة كبيرة من الحريديم لا يشاركون في سوق العمل التقليدي، حيث إن العديد منهم ينخرطون في الدراسات الدينية بدلاً من العمل، INSS.

- **التأثير على الاقتصاد:** هذا التراجع في مشاركة الحريديم في القوى العاملة يزيد من العبء الاقتصادي، حيث يعتمد جزء كبير من هذا المجتمع على الإعانات الحكومية. في ظل تزايد الضغط على ميزانية الدولة بسبب الحرب، قد تواجه الحكومة صعوبة في الحفاظ على برامج الدعم الاجتماعي لهذه الفئات، مما يزيد من التوترات الاجتماعية والاقتصادية.

التضخم المرتفع: من المتوقع أن يظل التضخم عند مستويات مرتفعة بسبب زيادة الضرائب وضغط الإنفاق العسكري. ارتفاع أسعار السلع الأساسية قد يجعل من الصعب على الأسر المتوسطة والفقيرة تلبية احتياجاتها، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية وزيادة معدلات الفقر، The Jerusalem Strategic Tribune

التأثير على الشركات: ارتفاع التضخم مع زيادة معدلات البطالة يؤدي إلى تقليص هوامش الربح للشركات المحلية، مما يضع المزيد من الشركات الصغيرة والمتوسطة في وضع صعب، وقد يدفعها إلى تقليص العمالة أو حتى الإغلاق.

الاستثمار وسوق المال:

الاستثمارات الأجنبية والمحلية: انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة تتراوح بين **20-30%** نتيجة لعدم الاستقرار، حيث انسحب العديد من المستثمرين الأجانب من سوق كيان يهود. هذا الانخفاض في

الاستثمار يعكس التحديات الكبيرة التي يواجهها اقتصاد كيان يهود في جذب رؤوس الأموال الأجنبية، INSS، The Media Line

- **سوق المال:** شهدت الأسواق المالية لكيان يهود تقلبات حادة نتيجة الحرب، مع هروب رؤوس الأموال وزيادة المخاطر المرتبطة بالاستثمار في كيان يهود، وزيادة تكلفة الاقتراض، Stratfor، INSS

الخلاصة والتوقعات:

التعافي الاقتصادي لكيان يهود بعد حرب غزة **صعب ومعقد للغاية**، نتيجة لتفاقم العديد من العوامل التي تجعل العودة إلى النمو والاستقرار شبه مستحيلة في المدى القصير. يواجه كيان يهود تحديات غير مسبوقة تتمثل في **تباطؤ النمو الاقتصادي**، **زيادة الدين العام**، و**ارتفاع معدلات البطالة**، بالإضافة إلى الضرر الكبير الذي لحق بالقطاعات الرئيسية مثل **التكنولوجيا**، **السياحة**، **والتصنيع**.

الحرب أدت إلى تدهور **البنية التحتية**، وإغلاق العديد من الشركات والمصانع، بالإضافة إلى الضغط الكبير على القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل التكنولوجيا، التي كانت تعتمد على الاستثمارات الأجنبية. **الهجرة العكسية**، وانخفاض عدد الأيدي العاملة المدربة، يفاقمان الوضع، حيث أصبح هناك نقص واضح في العمالة المؤهلة مما يؤثر سلبًا على الإنتاجية.

تعقيد التعافي الاقتصادي:

- **الاضطرابات السياسية والاجتماعية:** الخلافات السياسية الداخلية، مثل تلك المتعلقة بالإصلاحات القضائية، تزيد من تعقيد عملية التعافي. الحكومات الحالية تبدو **غير قادرة** على وضع سياسات اقتصادية استراتيجية لدفع الاقتصاد نحو النمو. هذا الفشل في الحوكمة قد يؤدي إلى **ركود اقتصادي طويل الأمد**، خاصة إذا لم يتم التوصل إلى حلول جذرية وسريعة.

- **زيادة الدين العام** والعجز المالي المستمر يشكلان عبئًا إضافيًا على الحكومة، التي تجد نفسها مضطرة إلى زيادة الضرائب أو تقليص الإنفاق على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، مما يؤثر سلبًا على **الازدهار الاقتصادي** ومستوى المعيشة. في ظل **ارتفاع الإنفاق العسكري** وزيادة التكاليف الاجتماعية، قد تجد الحكومة نفسها غير قادرة على تخصيص الموارد الكافية لتعزيز النمو الاقتصادي.

التفاقم المتوقع للمشاكل الاقتصادية:

1. **الركود والبطالة المستمرة:** حتى مع نهاية الحرب، من غير المتوقع أن تستعيد العديد من القطاعات نشاطها بسرعة، مما يعني أن معدلات البطالة قد تبقى مرتفعة لسنوات. الاعتماد المتزايد على العمالة الأجنبية، في ظل **شح العمالة المحلية**، سيزيد من تعقيد الأزمة.
2. **البطالة المقنعة:** العديد من العاملين قد يجدون أنفسهم في وظائف غير مستقرة أو بدوام جزئي، مما يخلق حالة من "البطالة المقنعة"، حيث يتم توظيف الأشخاص ولكنهم غير قادرين على تحقيق إنتاجية حقيقية.

التوقعات المستقبلية:

إذا لم تقم الحكومة باتخاذ إجراءات فورية وشاملة لإدارة الأزمة الاقتصادية، فإن اقتصاد كيان يهود سيواجه **ركودًا طويل الأمد**، وسيزداد الاعتماد على الحلول المؤقتة مثل زيادة الضرائب أو الاقتراض الدولي، مما يضاعف من أزمة الديون ويضعف قدرة الاقتصاد على التعافي في المستقبل القريب.

تقديرات تقريبية:

1. **إعادة بناء البنية التحتية:**

- تشير التقديرات إلى أن إعادة بناء المناطق المتضررة من الهجمات الصاروخية، بما في ذلك الطرق، المرافق العامة، وشبكات الكهرباء، قد تكلف بين **20-15مليار دولار** على مدى السنوات الخمس القادمة.

2. **الإنفاق الاجتماعي والصحي:**

- تكلفة علاج المصابين جسديًا ونفسيًا نتيجة الحرب، بما في ذلك علاج اضطراب ما بعد الصدمة(PTSD) ، قد تصل إلى **10-5مليار دولار**، مع ضغط متزايد على النظام الصحي لكيان يهود، The Media Line، Stratfor.

3. **تحفيز القطاعات الاقتصادية المتضررة:**

- دعم القطاعات التي تأثرت بشدة، مثل السياحة والتكنولوجيا والصناعة، من المتوقع أن يتطلب حزم تحفيزية تُقدر بحوالي **10-15 مليار دولار**. هذا المبلغ سيستخدم لإعادة تنشيط هذه القطاعات، تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي، وتحسين بيئة الأعمال بعد الحرب، Stratfor

4. **البطالة والدعم الاجتماعي:**

5. دعم العاطلين عن العمل وبرامج إعادة التأهيل المهني يتوقع أن يكلف حوالي **5-7 مليار دولار** خلال السنوات الخمس القادمة. تشمل هذه التكاليف الدعم المالي المباشر للأفراد والإنفاق على برامج إعادة التأهيل والتدريب المهني لتخفيف البطالة، The Media Line.

6. **النفقات العسكرية والدفاعية الإضافية:**

- بالنظر إلى أن الإنفاق العسكري سيظل مرتفعًا نتيجة التوترات الأمنية المستمرة، من المتوقع أن تستهلك النفقات الدفاعية الإضافية حوالي **20-30 مليار دولار** على مدى السنوات الخمس القادمة.

7. **العجز المترتب على تكلفة الحرب**: سبق وقدرنا أن كيان يهود قد يستطيع تأمين نحو 65 مليار دولار في السنة الأولى من الحرب، ويتبقى عليه من العجز نحو 30 مليار دولار، وإذا ما استمر في الحرب بعد ذلك فإن هذا سيراكم العجز ويزيد من ثقله،

الإجمالي المتوقع:

بشكل إجمالي، قد يحتاج كيان يهود إلى ما بين 95-105 **مليار دولار** خلال السنوات الخمس المقبلة، فوق ميزانياته السنوية الاعتيادية، للتعافي الاقتصادي، تشمل تكاليف إعادة بناء البنية التحتية، علاج الجرحى، دعم القطاعات المتضررة، معالجة البطالة، والنفقات الدفاعية الإضافية. هذه التقديرات لا تشمل تأثيرات أخرى محتملة، مثل التضخم أو الأزمات العالمية التي قد تزيد من التكاليف المتوقعة.

هل من الممكن أن تقوم الولايات المتحدة بتوفير هذه المبالغ للكيان الصهيوني؟

أشكال المساعدات الأمريكية لكيان يهود:

1. **المساعدات العسكرية:**

- الولايات المتحدة تقدم بالفعل مساعدات عسكرية كبيرة لكيان يهودمن خلال **برنامج التمويل العسكري الخارجي .(FMF)** بموجب اتفاق عام 2016، خصصت الولايات المتحدة **38مليار دولار** لكيان يهودعلى مدى 10 سنوات (2019-2028)، بمعدل **3.8مليار دولار سنويًا**. هذا الدعم يتركز بشكل أساسي في المجال العسكري وليس في الإغاثة الاقتصادية المباشرة، INSS

2. **المساعدات الاقتصادية:**

- تاريخياً، قدمت الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية مباشرة لكيان يهود، لكن هذه المساعدات تراجعت مع تطور اقتصاد كيان يهود. من غير المرجح أن تقدم الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية بنفس الحجم الذي كانت عليه في الماضي، إلا إذا كانت هناك ظروف سياسية وأمنية استثنائية، مثل تداعيات الحرب الفعلية، وقد شهدنا أنها قدمت نحو 14 مليار دولار لكيان يهود حتى كتابة هذه المقالة التي تشارف نحو العام تقريبا منذ بدء طوفان الأقصى، وبالتالي فإنه لا يترجح أبدا أن تقوم الولايات المتحدة بتقديم مساعدة ذات بال ترقى لرأب صدع نحو مائة مليار دولار إضافية فوق الميزانية السنوية الاعتيادية للكيان.

3. **الدعم الطارئ:**

- خلال أوقات الأزمات، من الممكن أن تقدم الولايات المتحدة حزم دعم طارئة. على سبيل المثال، بعد حرب الخليج الأولى، قدمت الولايات المتحدة دعمًا ماليًا لكيان يهودلمواجهة تداعيات الحرب. مثل هذه المساعدات قد تكون متاحة لكيان يهودإذا طلبت ذلك، لكن الحصول على مبلغ يتراوح بين **95-105 مليار دولار** قد يتطلب دعماً سياسياً واسعاً داخل الولايات المتحدة، لم نشهد حصوله حتى في خضم الحرب نفسها، وهو أمر ليس مضمونًا في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه الولايات المتحدة نفسها.

4. **التسهيلات المالية والقروض:**

- بالإضافة إلى المساعدات المباشرة، قد يحصل كيان يهود على تسهيلات مالية وقروض من الولايات المتحدة أو من المؤسسات المالية الدولية مثل **البنك الدولي** و**صندوق النقد الدولي**، وقد لاحظنا أنها حين اقترضت مبلغ 6 مليارات دولار كانت الفائدة الربوية عالية جدا فيه.

الاحتمالية السياسية:

- **الدعم السياسي في الكونغرس:** الحصول على مثل هذه المبالغ الكبيرة يتطلب دعمًا قويًا من الكونغرس الأمريكي. على الرغم من العلاقات القوية بين كيان يهود والولايات المتحدة، قد تواجه مثل هذه الحزمة مقاومة، خصوصًا في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجه الولايات المتحدة داخليًا مثل التضخم والديون.
- **الرأي العام:** يتأثر القرار الأمريكي أيضًا بالرأي العام، حيث قد يواجه دعم مالي كبير لكيان يهوداعتراضات من بعض الأطراف السياسية والجمهور، خاصة إذا كانت الولايات المتحدة تعاني من ضغوط اقتصادية داخلية.

الاستنتاج:

من الممكن أن يحصل كيان يهود على دعم مالي كبير من الولايات المتحدة، لكن مبلغ **95-105 مليار دولار** هو كبير للغاية وقد يتطلب موافقة على حزمة غير تقليدية أو إضافية، إلى جانب دعم سياسي قوي، وهو أمر غير متوقع مما يعني أن الكيان الصهيوني سيعاني من أزمة اقتصادية طاحنة في السنوات العشر القادمة على الأقل، إذ إن الوصول لمستويات نمو مستدامة تحتاج على الأقل إلى خمس سنوات، وأما إصلاح البنية التحتية والقطاعات الرئيسية فسيحتاج على الأقل إلى نحو عشر سنوات، مع التحديات الهائلة في الهيكلية في سوق العمل وتحديات استعادة مستويات الاستثمار الأجنبي، والتخفيف من آثار الهجرة المعاكسة، وبشرط الإصلاح الحكومي وخفض الإنفاق العسكري، وزيادة الضرائب، وبشرط الاستقرار السياسي ووصول أحزاب قادرة على فرض استراتيجيات بعيدة المدى ، وأيضا في ظل الاستقرار الأمني، أي في ظل عدم نشوء حروب جديدة مع غزة أو الضفة أو الدول المجاورة، وهذه كلها شروط صعبة التحقيق.

هذا كله إذا لم تستمر الحرب على غزة وقتا آخر، أما في حالة استمرار الحرب بضعة شهور أخرى فإن هذه الأرقام قد تتضاعف، وهذه الشروط للتعافي قد تصبح أكثر تعقيدا،

فهل من الممكن أن تتحمل الدول الخليجية العربية هذه التكلفة مقابل أن لا ترى انتصارا لحماس على كيان يهود؟

- لقد تتابعت الأخبار بأن السعودية واجهت تحديات كبيرة في تمويل وتنفيذ مشاريع "رؤية 2030"، حيث اضطرت الحكومة إلى تأجيل أو تمديد بعض المشاريع بسبب نقص التمويل وتراجع أسعار النفط. من بين التحديات الرئيسية، أن الإيرادات النفطية ليست كافية لتغطية كافة الالتزامات المالية، ما دفع الحكومة إلى إعادة النظر في الجدول الزمني لبعض المشاريع الكبرى.

- وفقًا لوزير المالية السعودي، محمد الجدعان، تم تأجيل تنفيذ بعض المشاريع إلى ما بعد 2030، وتمديد فترة التنفيذ لبعضها الآخر إلى عام 2035 أو حتى 2040. الهدف من هذه القرارات هو تجنب الضغوط التضخمية وتجنب الاعتماد المفرط على الاقتراض الخارجي الذي قد يؤثر سلبًا على الاقتصاد. من بين المشروعات المتأثرة، توجد بعض المشاريع الكبرى غير المعلن عنها سابقًا ضمن مبادرة "رؤية 2030" Al-Monitor GulfNews، EnergyNow.

- كما أشارت التقارير إلى أن الحكومة السعودية تبحث عن مزيد من الاستثمارات الأجنبية لتمويل هذه المشاريع، لكن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 2023 جاءت أقل من المتوقع، مما يزيد من التحديات المتعلقة بتمويل المشاريع المستقبلية، Al-Monitor.

- رغم أن السعودية تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، فإن تراجع أسعاره مؤخرًا أثر سلبًا على قدرة الحكومة على تمويل المشاريع الكبيرة. تحتاج السعودية إلى سعر نفط يبلغ **86دولارًا للبرميل** لتحقيق التوازن في ميزانيتها، ولكن الأسعار كانت أقل من هذا المعدل، مما أدى إلى عجز مالي متوقع حتى عام 2026، Washington Institute، EnergyNow.

- تسعى السعودية لجذب استثمارات أجنبية لتمويل بعض من مشاريعها، لكنها لم تحقق الأهداف المطلوبة في هذا الصدد. على سبيل المثال، تدفقات الاستثمار الأجنبي في عام 2023

بلغت 19 مليار دولار، وهو أقل من الهدف المعلن البالغ 22 مليار دولار، Al-Monitor، هذا النقص في التدفقات المالية أدى إلى تأجيل بعض المشـــاريع غير المعلنة أو تمديد فترات تنفيذها.

- مع تسارع الإنفاق على مشاريع "رؤية 2030"، تواجه السعودية تحديات تضخمية وضغوط مالية أخرى. الحكومة السعودية تبحث عن تمويل عبر الديون، وقد بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي **26%** بنهاية عام 2024، وهو ارتفاع عن السنوات السابقة. لتجنب تجاوز مستويات الديون المقبولة، تقوم الحكومة بترشيد الإنفاق وتأجيل بعض المشـــاريع، EnergyNow.
- إذن، فلا يمكن تصور أن تقوم الدول الخليجية بتمويل اقتصاد كيان يهود أو الاستثمار فيه.

إذن: ما هي توقعات مستقبل كيان يهود ما بعد طوفان الأقصى؟

في ظل المعطيات التي تناولت آثار حرب غزة (طوفان الأقصى) على الكيان الصهيوني، يبدو أن كيان يهود يتجه بخطى ثابتة نحو مستقبل مجهول قد يحمل معها مؤشرات الدولة الفاشلة. وفقًا لهذه الدراسة الاستراتيجية الشاملة، يمكن توقع مجموعة من التداعيات الكبرى:

الاقتصاد تحت ضغط هائل:

- **التكاليف الضخمة**: الإنفاق العسكري المرتفع الذي قد يصل إلى 40 مليار دولار سنويًا يعكس عبئًا اقتصاديًا هائلًا. تكلفة الحرب التي تقدر بحوالي 95 مليار دولار سنويًا تتطلب تغطية كبيرة قد يعجز كيان يهود عن تحقيقها دون اللجوء إلى الاقتراض الدولي وزيادة الدين العام إلى مستويات خطيرة.
- **البطالة والهجرة العكسية**: ارتفاع البطالة إلى ما يقارب 7-9% بعد الحرب، بجانب موجات الهجرة العكسية من القطاعات المتعلمة والتكنولوجية، سيزيد من صعوبة استعادة النمو الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط.
- **فشل الاستثمار الأجنبي والمحلي**: تراجع الاستثمارات الأجنبية والمحلية بنسبة تصل إلى 20-30% يشير إلى عدم الثقة في السوق الإسرائيلي، مما يعمق التحديات الاقتصادية ويزيد من احتمالات الركود.

التدهور السياسي والاجتماعي:

- **الانقسـامات الداخلية الحادة**: الانقسـامات السـياسـية بين العلمانيين والمتدينين وبين الأشـكناز والسـفارديم تعزز حالة عدم الاسـتقرار، ما يجعل من الصـعب تشـكيل حكومات مسـتقرة وقادرة على اتخاذ قرارات استراتيجية. من المتوقع استمرار الاحتجاجات السياسية وربما تصاعدها إلى مستويات عنف غير مسبوقة.
- **الحوكمة الضعيفة:** حكومات كيان يهود الحالية تعاني من الشلل السياسي وعدم القدرة على اتخاذ قرارات حاسـمة، مما يتركها عرضـة للتحالفات الهشـة والتفكك السـياسـي، كما أن الاحتجاجات الداخلية والاضطرابات العنيفة قد تزداد وسط نحو 15% من السكان.

التحديات الأمنية والعسكرية:

- **استنزاف الجيش**: الحرب المستمرة تضعف جيش كيان يهود من حيث الموارد البشرية والمادية، مما يزيد من احتمالية عدم القدرة على خوض حروب جديدة في المسـتقبل القريب. ضـعف الثقة في المؤسسات الأمنية وتراجع الروح المعنوية بين الجنود يزيد من التحديات الأمنية على المدى البعيد.
- **نقص مخزون الأسلحة:** يحتاج كيان يهود إلى سنوات لتعويض مخزون الأسلحة المتآكل جراء الحرب، مما يجعلها في وضع عسكري ضعيف.

الهجرة العكسية والاضطرابات المجتمعية:

- **هجرة العقول والكفاءات**: الهجرة العكسـية المتزايدة من الفئات المتعلمة والشـباب، الذين يشـكلون حوالي 9.56% من السـكان، سـتؤدي إلى نقص كبير في الكفاءات خاصـة في القطاعات الحيوية مثل التكنولوجيا.
- **الاحتجاجات الاجتماعية**: ما يصل إلى 15.38% من السكان قد يشاركون في احتجاجات واضطرابات قد تشل الحياة السياسية والاقتصادية، مما يعمق حالة الفوضى وعدم الاستقرار.

الخلاصة:

مستقبل الكيان الصهيوني يبدو غامضًا في ظل هذه التحديات المتعددة. استمرار الحرب وتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سيجعل من الصعب الحفاظ على استقرار الدولة على المدى الطويل.

الجدول الزمني الذي قد يؤدي إلى انهيار كيان يهود داخليًا يعتمد على سلسلة من الأحداث المرتبطة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والعسكري والسياسي. يمكن تصور هذا السيناريو على النحو التالي:

2024-2025:

الأزمات الاقتصادية تتفاقم:

- **تزايد العجز في الميزانية** بسبب ارتفاع الإنفاق العسكري (40 مليار دولار سنويًا) وانخفاض الإيرادات بسبب تراجع الاستثمارات وهجرة الكفاءات.
- **ارتفاع معدلات البطالة** إلى ما يقارب 10%، مع تزايد الضغوط على الاقتصاد المحلي نتيجة تعطل قطاعات رئيسية مثل التكنولوجيا والسياحة.

تزايد الهجرة العكسية:

- هجرة نسبة تتراوح بين 10-15% من العلمانيين والكفاءات المتعلمة إلى الخارج، مما يؤدي إلى نقص في المهارات الحرجة لقطاعات التكنولوجيا والاقتصاد.

تصاعد الاحتجاجات الشعبية:

- **الاحتجاجات والاضطرابات السياسية** تتصاعد في المدن الكبرى، مثل تل أبيب والقدس، حيث تخرج الطبقات الفقيرة والمتوسطة في مظاهرات ضد الحكومة، مما يزيد من الضغوط السياسية.
- **التظاهرات العنيفة** قد تؤدي إلى مواجهات مع الشرطة وقوات الأمن، مما يزيد من زعزعة الاستقرار.

2026-2028:

1. **انهيار داخلي متسارع:**

- **النظام السياسي ينهار تدريجيًا** بسبب الانقسامات الحادة بين العلمانيين والمتدينين وبين الأشكناز والسفارديم، ما يؤدي إلى شلل في صنع القرار وعدم القدرة على تشكيل حكومة مستقرة.
- **استمرار تراجع الاستثمارات** مع زيادة الاعتماد على الاقتراض الدولي، مما يؤدي إلى تضخم الدين العام إلى مستويات خطيرة تصل إلى 30% من الناتج المحلي الإجمالي.

2. **تدهور القدرة العسكرية:**

- **نقص مخزون الأسلحة** واستمرار التدهور العسكري يجعل جيش كيان يهود غير قادر على خوض أي حروب جديدة، سواء إقليمية أو محلية.
- **تآكل الثقة في المؤسسة العسكرية** نتيجة استنزاف القوات وضعف الروح المعنوية بين الجنود.

3. **فوضى اقتصادية واجتماعية:**

- ارتفاع التضخم وتدهور مستوى المعيشة، مع توقع ارتفاع معدل الفقر إلى 20% بين بعض الفئات مثل العرب داخل الكيان واليهود السفارديم.
- **هجرة مستمرة** للكفاءات والشباب، مع توقع زيادة نسبة المهاجرين إلى ما يقرب من 20%.

2029-2030:

1. **تفكك النظام السياسي:**

- **تفكك الأحزاب الكبرى** وتراجع الثقة في الحكومة يؤدي إلى تعمق الأزمة السياسية، وربما إلى مواجهات داخلية.

- **ظهور حركات انفصالية** أو احتجاجات جماعية قد تطالب بتغيير النظام أو استقلال بعض المناطق ذات الأغلبية الدينية أو العرقية.

2. **التدهور الأمني الكامل:**

- **عجز الجيش عن حماية الحدود** أو مواجهة التهديدات الإقليمية، مما يجعل كيان يهود عرضة لتهديدات أمنية خطيرة من جيرانها.
- **الانهيار الاقتصادي التام** نتيجة العجز عن تغطية الاحتياجات العسكرية والمدنية، ما يؤدي إلى انعدام قدرة الحكومة على السيطرة.

النهاية المتوقعة 2030-2032:

انهيار كيان يهود كدولة قادرة على البقاء داخليًا نتيجة تضافر العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية.

دراسات وتحليلات مراكز أبحاث دولية تتنبأ بسقوط الكيان الصهيوني:

هناك عدة دراسات وتحليلات من مراكز أبحاث دولية وسياسيين بارزين تشير إلى احتمالية انهيار كيان يهود كدولة نتيجة الأزمات المستمرة التي تواجهها. هذه التوقعات تتراوح بين الانهيار الداخلي بسبب الاضطرابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبين التهديدات الأمنية المتزايدة نتيجة الحروب المستمرة مع الفصائل الفلسطينية مثل حماس.

التحديات الداخلية التي تؤدي إلى الانهيار المحتمل:

1. **الأزمات السياسية والاجتماعية**: الانقسامات السياسية الحادة بين العلمانيين والمتدينين، إلى جانب الاحتجاجات الداخلية المتزايدة ضد الحكومة وسياساتها، تجعل من الصعب على كيان يهود الحفاظ على استقراره السياسي. الاحتجاجات المستمرة حول الإصلاحات القضائية وأداء الحكومة في مواجهة الأزمات الأمنية تضعف الثقة في الحكومة وتزيد من احتمالية الاضطرابات العنيفة، Chatham House. Wilson Center،

2. **الضغوط الاقتصادية**: الحرب مع غزة واستمرار العمليات العسكرية تزيد من الضغط على اقتصاد كيان يهود. التكاليف الهائلة لإعادة بناء مخزون الأسلحة والاحتياجات الدفاعية، جنبًا إلى جنب مع تأثير الهجرة العكسية وتراجع الاستثمارات الأجنبية، تضع عبئًا هائلًا على الميزانية العامة، مما قد يؤدي إلى أزمات اقتصادية أعمق، Wilson Center، Home ❧ Current Affairs،
3. **الاضطرابات والهجرة العكسية**: مع تزايد الضغط الاقتصادي والسياسي، قد يختار العديد من الإسرائيليين الهجرة العكسية، خاصة من الفئات المتعلمة والكفاءات العاملة في قطاع التكنولوجيا، ما يساهم في تفاقم نقص المهارات ويضعف اقتصاد كيان يهود بشكل أكبر، Hoover Institution، Home ❧ Current Affairs،

التحديات الأمنية:

1. **ضعف الجيش واستنزاف الموارد**: الحرب مع غزة تتطلب استنزافًا كبيرًا للموارد العسكرية والبشرية، مما يجعل جيش كيان يهود أقل قدرة على التعامل مع تهديدات أخرى. على الرغم من محاولة الحكومة الحفاظ على العمليات العسكرية، فإن الضغوط المتزايدة على الجيش ستؤدي إلى ضعف قدرته على خوض حروب جديدة في المستقبل القريب، Wilson Center، Hoover Institution.
2. **نقص الدعم الدولي**: الدعم الدولي لكيان يهودقد يتراجع إذا استمرت الحروب لفترات طويلة، خاصة في ظل التوترات المتزايدة مع الدول العربية والمجتمع الدولي. هذا قد يزيد من عزلة كيان يهود ويعمق من أزماته الداخلية والخارجية.

مراكز بحثية "إسرائيلية" ومحللين تناولوا قدرة الكيان على الصمود والاستمرار بعد الحرب الحالية مع غزة (2023-2024)، وناقشوا أيضاً مستقبل الصهيونية نفسها وما إذا كانت مقبلة على الفشل والانهيار.

1. **قدرة الكيان على الصمود**: وفقاً لمعهد **الدراسات الأمنية الوطنية (INSS)** الإسرائيلي، بالرغم من أن الكيان يمتلك قدرات عسكرية قوية لتوجيه ضربات حاسمة لحركة حماس، إلا أن التحدي الأكبر يكمن في الحفاظ على الاستقرار الداخلي والدعم الدولي. الدعم الأميركي كان ولا يزال عنصراً أساسياً في دعم الكيان، ولكن مع استمرار الحرب، بدأت التكتيكات العسكرية الإسرائيلية، بما في ذلك

الحملات العسكرية المكثفة، تثير انتقادات حتى من أقرب حلفائها، مما يجعل دعمهم في المستقبل أقل تأكيدًا، The Forward Epthinktank.

2. **الانقسامات السياسية والاجتماعية**: داخلياً، الحرب زادت من حدة الانقسامات داخل المجتمع "الإسرائيلي"، خصوصاً فيما يتعلق بقيادة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. العديد من "الإسرائيليين" أعربوا عن استيائهم من طريقة تعامل الحكومة مع الأزمة، وخرجت احتجاجات تطالب بتغيير القيادة. كما أن الأجيال الشابة وبعض قطاعات المجتمع "الإسرائيلي" بدأوا في التشكيك في مستقبل الصهيونية، حيث يدعو البعض إلى إصلاحات قد تؤدي إلى الابتعاد عن النهج المتشدد والسعي نحو تعايش سلمي، The Forward The Times of Israel.

3. **مستقبل الصهيونية**: الانقسام الأيديولوجي داخل الصهيونية هو عنصر أساسي في هذه المناقشات. تاريخياً، كان **الصهيونية العمالية** تدعو إلى التسوية والتعايش، بينما يركز **الصهيونية التصحيحية**، التي تمثلها حكومة نتنياهو، على الهيمنة والقوة العسكرية. ينتقد العديد من الخبراء هذا النهج، ويعتبرونه غير مستدام على المدى الطويل، حيث قد يؤدي إلى عزلة دولية وتقويض للصهيونية، على الرغم من أنه قد يوفر حماية قصيرة الأجل لإسرائيل، The Forward.

4. تشير عدة تقارير إلى أن الكيان يواجه تحديات كبرى قد تؤدي إلى انهيار سياساته أو تقويض استراتيجيته في أعقاب حرب غزة 2023-2024. وفقًا لتحليلات من **مؤسسة راند(RAND)** ، فإن الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية المسماة "قص العشب" أثبتت فشلها بشكل واضح في هذه الحرب. هذه الاستراتيجية تعتمد على توجيه ضربات متكررة لحماس للحفاظ على الردع، لكن في الواقع لم تؤدِ إلا إلى المزيد من التصعيد والعنف دون تحقيق نتائج طويلة الأمد. الهجوم الكبير الذي شنته حماس في أكتوبر 2023 كشف ضعف السيطرة الإسرائيلية على غزة وأدى إلى انهيار واضح في الردع الإسرائيلي. Carnegie Peace RAND Analysis

5. علاوة على ذلك، أشارت تقارير من **معهد كارنيغي** إلى أن هناك عدم استقرار داخلي متزايد داخل الكيان نتيجة الانقسامات السياسية والانتقادات المتزايدة لإدارة الحرب. هذه الضغوط الداخلية قد تؤدي إلى انهيار سياسي أو إلى انتخابات مبكرة بعد انتهاء القتال. الحكومة الحالية تواجه صعوبات

كبيرة في صياغة استراتيجيات فعالة لمواجهة التهديدات المختلفة، سواء من غزة أو من جهات أخرى مثل لبنان. Carnegie Peace.

6. كما أن العديد من المحللين يرون أن الصهيونية نفسها تواجه خطر الانهيار على المدى الطويل بسبب فشلها في تقديم حلول سلمية ومستدامة للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. الانتقادات تتزايد حول عدم قدرة الكيان على التكيف مع التغيرات الجيوسياسية ومعالجة جذور المشكلة في غزة، مما قد يؤدي إلى تراجع الدعم الدولي للكيان وتأثير ذلك على استقراره Homepage، Brandeis University

7. تظهر عدة دراسات وتحليلات من مراكز بحثية أن الكيان يواجه تحديات وجودية قد تؤدي إلى انهيار الدولة في حال استمرار الوضع الحالي. على المستوى الاقتصادي، تشير التقارير إلى أن اقتصاد الكيان تعرض لضربة قاسية بسبب الحرب مع غزة، حيث انكمش بنسبة تقارب 20% في نهاية 2023. القطاع الزراعي والبناء تأثرا بشكل خاص نتيجة نقص العمالة، وخاصة من الفلسطينيين، ما زاد من الأعباء الاقتصادية على الكيان. كما أن زيادة الإنفاق العسكري بشكل كبير سيؤدي إلى زيادة العجز في الميزانية وارتفاع الدين العام إلى مستويات مقلقة The Times of Israel، The Jerusalem Post.

8. بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية، يعاني الكيان من انقسامات سياسية داخلية حادة. الخلافات السياسية والاحتجاجات التي سبقت الحرب قد تعود بقوة بعد انتهاء القتال، مما يضعف استقرار الحكومة ويزيد من احتمالية إجراء انتخابات مبكرة. الانقسام داخل الائتلاف الحاكم، وتزايد الدعوات للمساءلة عن إخفاقات الحرب، يثير تساؤلات حول قدرة الدولة على إدارة هذه الأزمات الداخلية Carnegie Peace، DW.

9. على المدى البعيد، يشير الخبراء إلى أن الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه غزة، التي تعتمد على القوة العسكرية فقط، لم تعد فعالة وتظهر فشلًا استراتيجيًا واضحًا. استمرار هذه السياسة دون حلول جذرية قد يؤدي إلى تفاقم الوضع وتهديد بقاء الدولة على المدى البعيد، The RAND Analysis Jerusalem Post.

في ضوء هذه التحديات، تتوقع بعض التحليلات أن كيان يهود سيواجه صعوبات كبيرة في الحفاظ على استقراره الداخلي وقد يتجه نحو الانهيار التدريجي على مدى السنوات القليلة القادمة، وهو أمر لا مفر منه.

ثائر أحمد سلامة